الفصل الأول
مشعلو الحرائق وذهنية التحريم

obeikandl.com

obeikandl.com

المصادرة فى الجامعات المصرية :

من مواثيق الجامعة المصرية والتى تأسست فى عام ١٩٠٨ تحت مسمى جامعة فؤاد الأول والتى تحولت بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى " جامعة القاهرة " أن رسالتها تقوم على نشر الثقافة العلمية والأدبية فى جميع الطبقات سواء أكان ذلك بإباحة الانتساب إلى معاهدها المختلفة من غير قيد ولا شرط ، أم بإلقاء المحاضرات العامة فى العلوم والآداب والفنون ، أم بنشر المؤلفات فى كل فرع من فروع العلم ، كذلك من رسالتها مساعدة التطور الاجتماعى بكل ما فى وسعها من ضروب التجديد فى اللغة ، التجديد فى النثر والشعر ، التجديد فى نظرة الناس إلى الفنون الجميلة والبحث فى وجوه ترقيتها وشيوعها .

وهذا على اعتبار أن الجامعة - فى الأساس - هى من أكبر الوحدات الاجتماعية عدداً وأسماها مكانة ، وأخطرها مسئولية وأشملها رسالة ، هى بكل أولئك مصدر إشعاعٍ يشع منه التضامن " على حد تعبير د. طه حسين .

وهنا لنا أن نتساءل :

هل حققت الجامعة تلك الرسالة المنوطة بها على مدار ما يقرب من قرن من الزمان ، أم أن المسألة قد مرت فى خندق الشكليات ، دون تفهم حقيقى لما كان يهدف إليه د. طه حسين فى عبارته السابقة عميقة المغزى شديدة الدلالة ؟

على ما أعتقد أن الأمور قد صارت على العكس - تماما - ، فالجامعة التى بدأت بفكرة شعبية مستقلة على يد مجموعة من مناضلى الوطن أمثال مصطفى كامل وقاسم أمين ومحمد عبده ، قد تحولت سريعا خلال خمسة عشر عاما من إنشائها إلى الارتماء فى حضن السلطة ، وليس أدل على ذلك من تغيير اسمها الذى كان يحتوى على قيمة وطنية عليا تربط الدارس بأرض الوطن باعتبارها " جامعة مصرية " إلى اسم آخر أحادى النزعة " جامعة فؤاد الأول " نسبة إلى الملك فؤاد الذى كان أول رئيس لها عند تأسيسها وهو لم يزل أميرا .

كل ذلك - من وجهة نظرى - أوجد تلك العلاقة الشائكة التى بدأت مبكرا بين الحرم الجامعى والسلطة التى سرعان ما بثت رقباءها داخل الجامعة ، فكان الخطاب التعليمى مشروطا أو بمعنى أدق مقيدا ، وهذا بالتالى أعطى لرجال

السلطة داخلها - زادت حيثياتهم أو قلت - فضاءات شاسعة من التصرف الفورى ضد أى فكر تجديدى بناء ، وإن أظهرت تلك السلطة وجهها من وجوه الليبرالية المزيفة مدعية حفاظها على ورقة التوت ، حتى لا تنكشف سوءاتها .

وكان انقلابها الأول مفاجئاً وعاصفاً خاصة أنه جاء ضد واحد من أهم من آمنوا بفكرة تكوين جامعة أهلية تنهض بالمجتمع من ثباته إلى آفاق رحبة للتنوير وهو د - طه حسين ، وذلك بعد صدور كتابه " فى الشعر الجاهلى " عام ١٩٢٦ ، والذى اعتمد فيه على المنهج الديكارتى فى استخدام الفلسفة القائمة على منطق الشك للبحث فى خصائص الأشياء ، وقد طبق ذلك على " الشعر الجاهلى " الذى رأى فيه أنه لا يمثل مرآة صادقة للحياة الجاهلية لأن أكثره مختلق وضعه الوضاعون فى القرن الإسلامى الأول والثانى والثالث ، كما وضعوا مئات الألوف من الأحاديث ونسبوها إلى النبى " على حد تعبيره ، ولعل النقطة التى ربما أثارت حفيظة دعاة الماضى وسدنة التقليد وماسحى أجواخ السلطة ضد د . طه حسين هى تأكيده على ضرورة فصل الدين عن الدولة ، التى راج مصطلحها الآن " العلمانية " يتضح ذلك من قوله " أن المؤثر الذى طبع الأمة العربية بطابع لا لمحى مؤلف من عنصرين قويين هما : الدين والسياسة ، ولا سبيل إلى فهم التاريخ الإسلامى إلا إذا وضحت مسألة الدين والسياسة توضيحاً كافياً " .

وهذ الطرح لم يرق للقيادة السياسية - فى هذا الوقت - حيث كان دعاة ما سمى بـ " الخلافة الإسلامية " يحاولون النفخ فى قرب الماضى فى محاولة للتقرب من السلطان " فؤاد " موهمين إياه بإنه لو حقق هذا المطلب سيدعم سلطته على مصر دون اعتبار للدستور .

وقد استغل هؤلاء بعض طلبة الأزهر للترويج للفكرة فى المدن المصرية ، وبالتالى اكتسب هؤلاء الثقة مما جعل لبعضهم نفوذاً قوياً ، أهل واحداً منهم ويدعى الشيخ " خليل حسنين " لأن يرفع دعوى إلى النائب العمومى يتهم فيها د - طه حسين الأستاذ بالجامعة المصرية بأنه ألف كتابا أسماه " الشعر الجاهلى " ونشره على الجمهور ، مدعياً أن بهذا الكتاب طعناً صريحاً فى القرآن الكريم حيث نسب الخرافة والكذب لهذا الكتاب السماوى .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، فقد تقدم شيخ الأزهر بتاريخ ٥ يونيو ١٩٢٦ بخطاب آخر إلى النائب العمومى يبلغه فيه بتقرير عن هذا الكتاب مشيرا إلى أن

به خرافات وكذباً فى القرآن وطعناً على النبى صلى الله عليه وسلم وعلى نسبه الشريف .

وتطورت القضية فتقدم أحد أعضاء مجلس النواب وهو عبد الحميد عنان ببلاغ اتهم فيه طه حسين بأنه نشر ووزع وعرض للبيع فى المحافل والمحلات العمومية كتاباً أسماه الشعر الجاهلى تضمن طعناً ، وتعدى فيه على الدين الإسلامى - وهو دين الدولة - بعبارات صريحة فى كتابه .

وهذه الدعوى كانت كفيلة بأن توجه إلى طه حسين تهمة جريمة التعدى على الأديان التى يعاقب عليها القانون بالمادة ١٣٩ من قانون العقوبات الأهلى الصادر عام ١٩٠٤ والمادتين ١٤٨ و ١٥٠ ، إلا أن جراءة الأستاذ محمد نور - رئيس نيابة مصر فى ذلك الوقت - وتفهمه لما احتواه الكتاب ومناقشاته الجادة أثناء التحقيق مع طه حسين جعلته يصدر قراره التاريخى فى ٣ مارس ١٩٢٧ بحفظ الأوراق إداريا .

●●●

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تخرج المصادرة من الجامعة فقد سبقتها بعام واحد أى عام ١٩٢٥ قضية مشابهة وربما لا تقل فى ضراوتها من " الشعر الجاهلى " حيث أصدر القاضى الشرعى بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية الشيخ على عبد الرازق كتاباً تحت عنوان " الإسلام وأصول الحكم " تناول فيه الخلافة ومفهومها فكرياً وفى التاريخ الإسلامى ، وقد جاء الكتاب - أيضا - فى ظل الظروف التى أشرنا إليها سابقا حول إحياء فكرة الخلافة الإسلامية ، مما جعل الملك يدفع بالكتاب لبعض علماء الأزهر الذين اجتمعوا برئاسة الشيخ محمد أبو الفضل شيخ الجامع الأزهر - فى ذلك الوقت - وعضوية أربعة وعشرين شيخا ، وبدأوا فى تنويع الاتهامات للشيخ على عبد الرازق مدعين أنه قال " إن جهاد النبى كان فى سبيل الملك لا فى سبيل الدين ، وأن الشريعة الإسلامية شريعة روحية لا علاقة لها بأمور الدين ، وأن نظام الحكم فى عهد النبى شابه الغموض والإبهام والترويج لفكرة لزوم الإجماع بشأن وجوب تنصيب الإمام ، وأن حكومة أبى بكر والخلفاء من بعده كانت حكومة لا دينية " .

ولم تطل المحاكمة مثلما حدث مع " طه حسين " فقد صدر الحكم بعد جلسة واحدة - فقط - وهو حكم يعد الأول فى التاريخ حيث تم تجريد على عبد الرازق من كل شهاداته العلمية والعملية .

وهذا هو نص الحكم :

" حكمنا نحن شيخ الجامع الأزهر بإجماع أربعة وعشرين عالما معنا من هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ على عبد الرازق أحمد من علماء الأزهر والقاضى الشرعى بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ، ومؤلف كتاب " الإسلام وأصول الحكم " من زمرة العلماء .

وحتى يتضافر السياسى مع الدينى لتكتمل اللعبة الكهنوتية - إن جاز التعبير - تم تشكيل - على الفور - مجلس مخصوص و يسمى الآن بـ " محكمة الاستئناف " دعى إلى تكوينه على ماهر باشا وزير الحقانية بالنيابة ، وانعقد فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٥ ، وقرر تنفيذ الحكم الصادر من هيئة علماء الأزهر الخاص بفصل على عبد الرازق من وظيفته اعتبارا من ٢٢ محرم ١٣٤٤ هـ الموافق ١٢ أغسطس ١٩٢٥ مع مراعاة حقه فى مكافأة نهاية الخدمة .

ويرى د - نصر حامد أبو زيد فى مقال نشر بجريدة " أخبار الأدب " فى ٩ يناير ٢٠٠٠ تحت عنوان " على عبد الرازق والملك . . تعرية السلطة من قناعها الدينى أنه " ثمة بعد تاريخى أخر يتم تجاهله حتى فى تحليل السياق إذ يكتفى المحللون بالنظر إلى مسألة إلغاء الخلافة فى تركيا بوصفها مسألة صراع بين الحركة القومية التركية بقيادة " أتاتورك " وبين النظام الإسلامى المتمثل فى مؤسسة " الخلافة " وهنا يتم تجاهل السياق الدولى أو العالمى ، حيث كانت الحرب العالمية الأولى فى جانب من أهم جوانبها هى حرب انحلال الإمبراطوريات التقليدية فى العالم كله ، تمهيدا لقيام نظام عالمى جديد ، تصبح " الدولة القومية " الجديدة وحدته البنائية . ومعنى كلام د - أبو زيد أن فكرة الخلافة كانت بحاجة إلى مراجعة كبيرة قبل أن تطفو على سطح الأحداث ويحاول البعض الترويج لها كقناع سياسى يخفى خلفه تراكمات من المصالح الشخصية والمنافع الذاتية ، دون محاولة البحث فى أوراق الواقع المتغير . وما حدث فى تركيا كان تفريغا لمصطلح " الخلافة " من مضمونه السياسى أولا والاجتماعى ثانيا ، فبعد أن صعد " أتاتورك " ورفاقه إلى السلطة كان أول قرار له هو إلغاء السلطنة مع الإبقاء على منصب الخلافة وذلك فى أول نوفمبر ١٩٢١ ، حيث أصبح المنصب شرفيا - فى الأساس - خاليا من أى مضمون سياسى ، ولذلك بادر السلطان وحيد الخامس بالهرب فى ١٧ نوفمبر فعين المجلس الوطنى فى " أنقرة " السلطان عبد المجيد مكانه ، وبقيت الأمور كما هى حتى تم إلغاء الخلافة نهائيا فى ٧ مارس ١٩٢٤ .

وربما لأن " على عبد الرازق " قد وضع يده فى عش الدبابير ـ كما نقول فى المثل الشعبى ـ مفندا فكرة الخلافة وأبعادها السياسية ، ولأنه لم يمش ـ كعادة التنويرين الكبار ـ على الخط المرسوم من قبل الدولة التى باركت كتبا مثل : " الخلافة أو الإمامة العظمى " لمحمد رشيد رضا والصادر عن دار المنار عام ١٩٢٣ والذى يدعو فيه إلى إحياء فكرة " الخلافة " على اعتبار أنها ضرورة تاريخية . . !!

ولأن على عبد الرازق تربى على قيمة الاجتهاد والنظر فيما وراء الأشياء والبحث فى الدلالات التاريخية ، والغوص فى لجة التراث من أجل الإتيان بتصورات جديدة تناسب العصر والمجتمع ، لم يركن للجمود الذى ساد تلك الفترة ـ وأقصد الجمود الفكرى ـ الذى حول المؤسسة الدينية إلى تابع سياسى يؤازر ويبارك خطوات السلطة حتى ولو كانت فى الطريق الخطأ .

الفن القصصى فى القرآن الكريم

وزمن الفكر المغدور

مع صدور الطبعة الثانية لكتاب " الفن القصصى فى القرآن الكريم " للدكتور محمد أحمد خلف الله ، عن دار سينا للنشر فى يوليو ١٩٩٩ حتى ثارت ثائرة مجمع البحوث الإسلامية الذى أخرج بياناً بمصادرة الكتاب للمرة الثانية ، فقد كانت المصادرة الأولى عام ١٩٤٨ ، حيث كان " خلف الله " فى ذلك الوقت طالباً فى الدراسات العليا بكلية الآداب ـ جامعة فؤاد الأول ـ " القاهرة حاليا " وتقدم لنيل درجة الدكتوراه عن رسالة تحت العنوان نفسه ، تحت إشراف الشيخ أمين الخولى ، مما فتح عليه باباً لم يغلق حتى الآن من المطاردة والمصادرة ، وعلى حد تعبير خليل عبد الكريم فى تقديمه للطبعة الجديدة من الكتاب " ارتفعت أصوات منكرة وشرعت أقلام شرسة ، وامتشقت أسياف جديدة صارمة تطعنها " ، ومن المؤسف أن أساتذة جامعيين وعلماء أكاديميين كانوا فى مقدمة من هاجموا الكتاب ومؤلفه .

وقد انتشرت القضية والهجوم عليها على صفحات الجرائد والمجلات الأسبوعية ، انتشار النار فى الحطب فأصبحت أخبارها عند القاصى والدانى ، وهذا الهجوم الضارى على الرسالة وكاتبها ، جعل ـ خلف الله ـ مضطراً لتقديم أطروحة أخرى نال عنها درجة الدكتوراه .

والكتاب - فى حد ذاته - يعد نظرة جديدة فى دراسة الفن القصصى فى القرآن الكريم من الناحية البلاغية ، فهو لا يقصد إلى تعليم التاريخ أو نشر وثائقه ، وهذا ما يشير إليه د. خلف الله حين يقول : " لن نذهب نحن إلى أبعد من قولهم حين ندل على ما فى القصص القرآنى من تطور داخلى هو بعينه ذلك التدرج فى التشريع ، فنحن نعلم أن القصص القرآنى قد نزل لخدمة الدعوة الإسلامية وشرح مبادئها وتوضيح عقائدها ، والدفاع عن النبى العربى والقرآن الكريم ، على هذا جرى الواقع ، وبهذا نطق القرآن الكريم .

ويطرح د. خلف الله فكرة فيها من العمق والتجديد وكسر المألوف وهى فى الوقت ذاته مرتبطة بالتعمق فى دلالات النص القرآنى ، ومفادها على حد تعبيره " أنه إذا كان القصص القرآنى قد جاء لخدمة هذه الدعوة - الإسلامية - كان لا بد من أن تصبح القصة صورة لهذه الدعوة تعبر عما يدور فى البيئة من آراء وأفكار وتصور ما يجرى فى البيئة من حركات عدائية أو سلمية ، وتدافع عن النبى عليه الصلاة والسلام والدعوة ، تدعو لهما لتثبيت أركانهما وتمكن لهما من قلوب الكفرة والمشركين ، كان القصص القرآنى - إذن - يتطور من حيث الموضوعات أو من حيث الآراء ، حسب قاعدة التدرج هذه ، وهذا هو التطور الداخلى لعنصر من عناصر القصة .

وعلى ما أرى أن تميز " الفن القصصى فى القرآن الكريم " يأتى من شقين :

الأول : جراءة الفكرة التى اتسمت بالتجديد فى آليات الكتابة ، والرؤية .

ثانيا : طبيعة التناول التفسيرى للقصة القرآنية ، وتنقية تفاسيرها من الإسرائيليات ، والتفاسير الضعيفة ، وإدخال الجانب النقدى الذى ينتمى إلى علم النقد الأدبى من استخدام تيمات السرد ، والبعد الزمنى وغيرها كمناطق جديدة للتفسير .

وربما هذا الجانب الأخير هو ما ألب الأزهر ومشايخه ضد الدكتور محمد أحمد خلف الله وكتابه الذى ما هدف من ورائه إلا فتح باب الاجتهاد ، الذى أغلقه دعاة الماضى من أجل مصالحهم الشخصية والتقرب من الساسة والسلاطين ، ولأجل هذا وقفوا بالمرصاد لكل ضوء يحاول بث أشعته على العقل العربى ، مما يجعلنا نؤرخ للقرن العشرين بأنه قرن الفكر المغدور .

نجيب محفوظ " أجمل " أولاد حارتنا "

فى كلمته التاريخية التى أرسلها عميد الرواية العربية نجيب محفوظ إلى الأكاديمية السويدية المانحة لجائزة نوبل والتى حصل عليها أديبنا الكبير عام ١٩٨٨ يقول محفوظ عن الحضارة الإسلامية : " وعن الحضارة الإسلامية فلن أحدثكم عن دعوتها إلى إقامة وحدة بشرية فى رحاب الخالق تنهض على الحرية والمساواة . . والتسامح . . ولا عن فتوحاته التى غرست آلاف المآذن الداعية إلى العبادة والتقوى والخير على امتداد أرض مترامية . . ما بين مشارف الهند والصين وحدود فرنسا . . ولا عن المؤاخاة التى تحققت فى حضنها بين الأديان والعناصر فى تسامح لم تعرفه الإنسانية " قد يتساءل سائل عن إيرادى لهذا المجتزأ من الكلمة التى تعتبر وثيقة قومية يجب أن تقرأ جيدا .

والإجابة تكمن فى عنصرين :-

الأول : أنها تأكيد على انتماء محفوظ إلى الحضارة الإسلامية والتراث الإسلامى والعربى القائم على التسامح والإخاء دون التفرقة بين شخص وشخص .

الثانى : أن هذا المقطع الوجيز يرد على دعاة التكفير الذين لاحقوا أعمال الكاتب الكبير منذ أكثر من خمسين عاما بداية من تقرير الشيخ محمد الغزالى الذى كتبه منذ أكثر من أربعين عاما مطالبا بمصادرة رواية " أولاد حارتنا " التى تمت مصادرتها بالفعل ومنعت طباعتها فى مصر .

كذلك فتوى الشيخ عمر عبد الرحمن فى نهاية الثمانينيات بإهدار دم نجيب محفوظ مقارنة بإهدار الخمينى لدم سلمان رشدى صاحب كتاب " آيات شيطانية "

وهذه الفتوى أصعب وأمر من الأولى لأن الأولى مصادرة على عمل ، والثانية مصادرة على حياة ، وما كان من بعض دعاة التكفير إلا أن قاموا بتحريض شاب لم يقرأ شيئا لنجيب محفوظ فطعنه فى رقبته ولكن نجا منها " محفوظ " بأعجوبة " ، وكادت هذه الطعنة تودى بحياته ، ورغم أن الله سلم ، إلا أن لها تأثيرات عضوية عليه فلم يستطع بعدها أن يتحرك بانتظام وأن يكتب كما كان .

وإذا كان لا غدر فى القتل العمد فإن هذا الصبى الذى غررت به جماعات التكفير جاء كصورة مقيتة لواقع متأزم اجتماعيا واقتصاديا بفعل سياسات الإفقار ، وسيادة ثقافة السلعة والنمط الاستهلاكى ، كذلك لسيطرة ثقافة التغييب والتسطيح .

والعجيب أن الترويج للفكر التكفيرى ضد نجيب محفوظ قد وصل إلى الجامعة حيث أصدر أستاذ جامعى يدعى السيد أحمد فرج أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بكلية التربية بالمنصورة كتابا عام ١٩٩٠ تحت عنوان " أدب نجيب محفوظ وإشكالية الصراع بين الإسلام والتغريب " ، وقد عثر على هذا الكتاب الزميل الروائى محمود الوردانى الذى نشر مقالا فى جريدة " أخبار الأدب "فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٩٨ ، يفند فيه ما جاء فى الكتاب من اتهامات صريحة ، ربما لا تقل خطورة عن فتوى " عمر عبد الرحمن " ومنها هذا المقطع الذى يحمل فى طياته دلالات خطيرة :-

" تجد الحرية عنده - عند نجيب محفوظ - تتطلع إلى المنازع الشاذة ، فهى أقرب للجنون منها إلى الحرية ، وإن شئت قل أقرب إلى الدمار أو الدعارة " ص ١٢

وفى مقطع أخر نرى المؤلف يقول بعبارات هى تكفير صريح :-

" ونجيب محفوظ ليس أول من سعى لقتل الحق فقد سبقه كثيرون من صليبيين وصهاينة " ص ١٢١

وفى عبارة أخرى تتهم محفوظ بالعداء ضد الإسلام :-

" إن من شأن الإيمان بهذه الأفكار " الموسوية " أن تقوى إيمان نجيب محفوظ بضرورة إزالة المجتمع الإسلامى القديم " ص ٣٣

بل تتهمه عبارة أخرى بالكفر والشرك بالله :-

" إذن فنجيب محفوظ لم يكن روحانياً قط ، ولأن الروحانية تناقض معتنقه فإن فكرة الله ستتطور إلى الأفكار المطلقة " ص٤٤

" والغريب فى نجيب محفوظ الذى أشرف على الثمانين من عمره والذى يردد فى كثير من أحاديثه أنه لم يعد ينتظر إلا حسن الخاتمة لا يزال متعلقا بالرموز الوثنية مثله مثل أدونيس وحنا مينا وغيرهم " ص١٥

وكذلك قوله فى مقطع أخر :-

" ولكن المتتبع لأعماله منذ بدأ ينشر فى الثلاثينيات وحتى الآن يجد أن الكاتب يعمد إلى إثارة أفكار إلحادية أو جنسية تسوغ تعاطى الجنس كما الماء والهواء " ص٥١

ومن العبارات الشائكة أيضا :-

" إن الكاتب - ونأسف له - يمارس فى هذا الحوار مجاملةً لليهود وبغضاً

للعرب وإنكاراً لوجود الله " ص ٧٠

ولنا أن نتساءل بعد إيراد هذه العبارات هل هناك اتهام أو تلميح بالكفر والردة أوضح من ذلك .

والأغرب والمؤسف أن هذا الكتاب كان مقررا على طلبة كلية التربية بالمنصورة وكاتبه وصل إلى رئاسة قسم اللغة العربية بالكلية ، ترى كيف يكون توجه الطلاب الذين يقرؤون مثل هذا الكلام ، وأين موقف الجامعة من هذا التخريب العلنى لعقول آلاف الشباب ، الذين يتخرجون ليعينوا مدرسى لغة عربية يتعلم على أيديهم آلاف الأطفال ، والقضية ـ كما أراها ـ هى فى الأساس قضية تغافل الجامعة عن دورها ـ على الأقل الإدارى ـ المنوط منه فحص المادة العلمية التى تقدم للطلاب ، كذلك منع كل من تسول له نفسه فى تكفير إنسان يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، حتى لا نجنى الندم .

نصر أبو زيد . . وتحولات الخطاب الدينى

هل كان يتوقع عامل اللاسلكى بالمحلة الكبرى أن يصبح صاحب أشهر قضية مصادرة فى القرن العشرين ، إنه نصر حامد أبو زيد المواطن المصرى البسيط العصامى الذى أخذه طموحه العلمى ليترك وظيفته البسيطة وليكمل تعليمه الجامعى ، فيلتحق بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة ، التى يتخرج فيها ـ بتفوق ـ وهو الأول على دفعته فيعين معيدا بها فى أواسط السبعينيات ، ثم يلمع اسمه فى الثمانينيات خاصة بعد صدور كتابه " مفهوم النص ـ دراسة فى علوم القرآن " مما جعل الدوريات والمجلات المصرية والعربية تتهافت على نشر مقالاته الفكرية التى راحت تكشف المسكوت عنه فى الخطاب الدينى ، وهو الأمر الذى جر عليه المتاعب الكثيرة بعد ذلك ، نظراً لخوضه فى بعض المناطق الشائكة والتى تمثل ما يمكن أن يسمى بحقل الغام بالنسبة لأى مفكر عضوى .

وعندما خلت درجة الأستاذية بقسم اللغة العربية ، التى كان يعمل بها أستاذاً مساعداً حتى عام ١٩٩٢ تقدم بطلب الترقية ، وكان عليه أن يتقدم ـ طبقا للوائح الجامعية ـ بعدة بحوث ودراسات تؤهله للحصول عليها ، فما كان منه إلا أن تقدم بكتابين هما : " الإمام الشافعى وتأسيس الأيديولوجية الوسطية " و " نقد الخطاب الدينى " .

وقد أحيل طلبه مرفقا بالأبحاث إلى لجنة علمية ، مكونة من ثلاثة دكاترة قدم اثنان منهما تقريرهما المؤيد له والمؤكد لحصوله على الدرجة ، أما الثالث فقد رفض أن يعطيه الدرجة مشيرا فى تقريره إلى أن " أبو زيد " يطلق العنان لفكره فى الدفاع عن الماركسية ويبرئها من تهمة الإلحاد ، فى حين أنه يسوى بين الأزهر والتطرف ويصف علماء الدين بالكهنوت ، ويعمد إلى تشويه تاريخ القرآن ، والأكثر من ذلك نعت هذا الدكتور لـ " أبو زيد " بأن ما يقوله هو قول " سمادير " أى " ما يراه المخمور " إبان سكره البين " وأن ما أتى به جدلية تولد جدلية ، وأخطر ما جاء فى هذا القرير هو قول الدكتور المقيم للدرجة " أن ما جاء به أبو زيد كلام أشبه بالإلحاد " وهى عبارة تغمز الباحث فى عقيدته .

وللأسف اعتمدت الجامعة التقرير الثالث المشار إليه سابقا ، والذى قدمه د ـ عبد الصبور شاهين .

ولم تقف القضية عند هذا الحد حيث لم يكتف ذوو الكرامات من شيوخ الجامعة بعدم منح " د . نصر " درجة الأستاذية ، بل أوصلوا القضية إلى أروقة المحاكم والتى لم تكن رحيمة ـ أيضا ـ بهذا الباحث الجاد بل أيدت قضية الحسبة التى رفعت ضده وحكم فيها بالتفريق بينه وبين زوجته د . ابتهال يونس ، مما جعله يلجأ إلى هولندا التى مازال يعيش فيها حتى الآن ويعمل فى إحدى جامعاتها .

مسامير عبد الله النديم

عاش " عبد الله النديم " شاعر الثورة العربية ومؤرخها الأول ملاحقا ومطاردا نظرا لآرائه وكتاباته المناهضة للاستعمار الإنجليزى ، وقد اتخذ من أدب الطرائف أقنعة لتصل مضامين رسالته إلى ملايين المصريين ، وأوضح دليل على ذلك منهجه فى مجلته " التنكيت والتبكيت " والتى أصدرها فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . وظلت كتاباته ذاكرة للوطن ، مقروءة على المستويين النخبوى والجماهيرى حتى بعد وفاته فى مطلع القرن العشرين ، وحافزا للأجيال من أجل البحث عن قيم الأصالة فى بنية المجتمع المصرى .

لكن العجيب فى الأمر أن يحاول البعض حجب الأفكار التنويرية لواحد ممن شاركوا فى صناعة النهضة الحديثة ، ففى أكتوبر من عام ١٩٩٩ ، صدر قرار من رئيس جامعة القاهرة بتحويل الأستاذ الدكتور عبد المنعم الجميعى وكيل كلية التربية بالفيوم وأمين عام الجمعية المصرية للدراسات التاريخية إلى مجلس التأديب بالجامعة ، بسبب رفض " الجميعى " الاعتذار فى الصحف عن تدريسه

لكتاب عبد الله النديم " المسامير " ، وقد سبق ذلك منع رئيس الجامعة الكتاب المذكور من تدريسه للطلبة ، والذى كان د. الجميعى قد اختاره ليدرس ضمن منهج تاريخ الفكر السياسى المعاصر .

وربما جاء منع الكتاب ومعاقبة الأستاذ الجامعى الفاضل نظرا لما يحويه بين دفتيه من أدبيات " فن الهجاء السياسى " وهى سمة من سمات الأسلوب الساخر الذى تميز به " د. عبد الله النديم " ، والذى كتب عدة مقالات ضمها بعد ذلك فى هذا الكتاب يهجو فيها أحد نجوم بلاط السلطان عبد الحميد .

أحمد صبحى منصور وجامعة الأزهر

فى عام ١٩٧٣ تخرج أحمد صبحى منصور فى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر - قسم التاريخ والحضارة - بمرتبة الشرف الأولى ، وتم تعيينه معيدا فى العام نفسه ، وفى عام ١٩٧٧ حصل على رسالة الدكتوراه عن موضوع " أثر التصوف فى مصر فى العصر المملوكى " ، وفى عام ١٩٨٥ أصدر خمسة كتب هى : " الأنبياء فى القرآن " و " العالم الإسلامى بين عصر الخلفاء الراشدين وعصر الخلفاء العباسيين " و " غارات المغول والصليبيين " و " دراسات الحركة الفكرية فى الحضارة الإسلامية " و " حركات انفصالية فى التاريخ الإسلامى " ، وقد تعرض فيها لنفى الشفاعة والعصمة المطلقة للنبى وأنه لا ينبغى تفضيل محمد عليه الصلاة والسلام على الأنبياء السابقين .

وعقاباً للمؤلف على إصداره هذه الكتب الخمسة فقد صدر قرار رئيس الجامعة بوقفه عن العمل وإحالته للتحقيق ، لكن المؤلف لم يتراجع عن موقفه فتمت إحالته لمجلس تأديب ، ثم تم فصله من الجامعة فى مارس ١٩٨٧ .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قدمت ضده دعوى قضائية تتهمه بـ " إنكار السنة " ، فتم القبض عليه فى ٢١ نوفمبر ١٩٨٧ وظل حبيس السجن حتى بداية عام ١٩٨٨ ، حيث تم الإفراج عنه .

مجلة اليسار الجديد
يوليو ٢٠٠٥

المحتسبون الجدد

اقترنت كثيرا من قضايا المصادرة بدعاوى الحسبة التى يرفعها البعض ضد أصحاب الفكر المصادر للتفريق بينهم وبين زوجاتهم على اعتبار أنهم خارجون عن الملة والدين ، وقد ذاق ويلاتها عدد كبير من المفكرين الذين رفعت ضدهم هذه الدعاوى ، ربما يكون أشهرها دعوى الحسبة التى رفعها د. عبد الصبور شاهين وحكم فيها القضاء المصرى بالتفريق بين د. نصر حامد أبو زيد وزوجته د. ابتهال يونس ، وكذلك الدعاوى المتعددة التى رفعت ضد د. نوال السعداوى وزوجها د. شريف حتاته ، وآخرها ما قام به أحد محامى الصعيد ضد المخرجة إيناس الدغيدى بعد إخراجها لفيلم " الباحثات عن الحرية " ، وقبلها بشهور قليلة دعوى الحسبة التى رفعها المحامى نبية الوحش ضد السينارست أسامة أنور عكاشة بعد إدلائه بحديث صحفى انتقد فيه الجانب السياسى فى شخصية الصحابى عمرو بن العاص .

وقد أصبحت الحسبة فى الفترة الأخيرة مهنة من لا مهنة له ، لدرجة أنه أصبح من حق أى مواطن عادى لو قرأ كتابا بالمصادفة أن يرسل بخطاب إلى مجمع البحوث الإسلامية أو يرفع قضية يطالب فيها بضرورة محاكمة الكاتب ، ويرص فى دعواه سيلا من الأحكام التشكيكية فى عقيدته ، وللأسف يجد أرضاً براحاً لمطلبه القائم فى الأساس على نظرة أحادية مشطورة الرؤية ، تتوافق مع ثقافة الشارع المؤسسة على بنية التغييب بفعل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية طاحنة .

ونظرة سريعة إلى بعض هذه الدعاوى وما جاء فى أسبابها وما يطلبه هؤلاء المحتسبون سنجد أنها تدعو إلى السخرية والضحك ، لكنه ضحك كالبكاء ، على حد تعبير " المتنبى " ، فعلى سبيل المثال نجد فى الدعوى التى رفعها أحد المحامين المغمورين بمحافظة البحيرة ويدعى " منشاوى غانم جابر " ضد الكاتبة إقبال بركة يطالب فيها بفصل الكاتبة من المؤسسة الصحفية التى تعمل بها ، ومعاقبة رئيس مجلس إدارة هذه المؤسسة ومحاكمة نقيب الصحفيين ، ووزير الثقافة ، على اعتبار أن الكاتبة التى أصدرت كتاباً يحمل عنوان " الحجاب رؤية عصرية " واعتبره صاحب الدعوى مدعاة لنشر الفسوق والعصيان وكشفاً لعورة

المرأة ، تابعة ومسئولة من كل هؤلاء الوارد ذكرهم .

وأما محامى أسيوط والذى رفع قضية حسبة ضد " إيناس الدغيدى " فكانت أول مطالبه فى الدعوى التى رفعها هى أن ترجع له المخرجة الثلاثين جنيهاً التى دفعها ثمناً للتذاكر لمشاهدة فيلمها " الباحثات عن الحرية " وإذا كنا لا ندافع عن التيار الفنى التى تنتهجه " الدغيدى " للتسويق لأفلامها من التحبيشات الجنسية والمشاهد الساخنة ، لأنها تنظر إلى شباك التذاكر أولاً ، فإننا نقول لهذا المحامى الدارس للقانون والمفترض أنه على قدر من الوعى والثقافة ما دمت تعلم أن مثل هذه النوعية من الأفلام بها هذا القدر من المشاهد لماذا ذهبت - إذن - لتشاهدها فبدلا من إتلافك للثلاثين جنيهاً كنت قد اشتريت بها كيلو لحمة وقعدت فى بيتك لتستمتع بفتاوى مشايخ الدش النيولوك .

ثانيا ألم يسمع هؤلاء القانونيون عن المادة " ٤٩- " من الدستور المصرى ونصها كالآتى : - " تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك "

وكذلك المادة ٤٧ من الدستور تؤكد على ضمان حرية الرأى وأن لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير .

لكن - كالعادة - يلجأ محامو الدرجة الثانية إلى لى ذراع القانون بحيل بهلوانية تذكرنا " بفتحى " الذى قام بدوره باقتدار الفنان عادل إمام فى فيلم " طيور الظلام " ، وهى شخصية انتهازية ، باحثة عن الشهرة والمال ، باذلة فى ذلك ما وسعت الحيلة ، ولكن هذا النوع يدخل التاريخ من بابه الخلفى أو بمعنى أدق من بابه الأسود ، نظرا لأن هذه الدعاوى تكون مدعاة للقتل وتحريضاً على الفتنة لا فرق بينهم وبين قاتلى الحلاج والسهرودى وفرج فوده وحسين مروة - المفكر اللبنانى - ، وجار الله عمر السياسى والمثقف اليمنى الكبير ، الذين سالت دماؤهم برصاصات جماعات التكفير ، ألم تكن السكين التى اخترقت رقبة " نجيب محفوظ " بسبب فتوى ، وألم يكن منع عرض مسرحية " الحسين ثائرا " لعبد الرحمن الشرقاوى بسبب فتوى ،ألم يكن منع كتاب " فى الشعر الجاهلى " لطه حسين بسبب دعوى مماثلة قام بها أحد طلاب الأزهر ، وألم تكن أزمة رواية " وليمة لأعشاب البحر " والتى راح ضحيتها عدد من طلاب جامعة الأزهر إما بالفصل أو إصابتهم بتشوهات ، فضلا عن إغلاق حزب سياسى ، إلا سبب مقال

لكاتب مغمور وروائى فاشل جاء تصريحا علنيا على قتل الكاتب السورى حيدر حيدر ، وتكفيراً للثقافة المصرية والعربية .

أسئلة كثيرة ربما لا يتسع المجال لسردها لكنها تبقى فى القلب مرارة ، وفوق اللسان أشواكا تدمى كلما جاء ذكرها .

والأهم هنا أن نؤكد على أن دعاوى الحسبة التى أقيمت ليس لها أى سند قانونى ، فالقانون يقول " إنه حيث لا مصلحة فلا دعوى " وهو ما نص عليه صراحة فى المادة الثالثة من قانون المرافعات ، وفى الفقرة الأولى من المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة .

بالإضافة إلى ذلك فإن المادة ٤٠ من الدستور قد أقرت مبدأ المساواة بين المواطنين ، وهذا يتعارض مع دعاوى الحسبة التى يتذرع أصحابها بسند تشريعى مفاده أن المادة الثانية من الدستور - والتى عدلت أثناء حكم السادات - وتنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ، وهى مادة غير نافذة بذاتها حيث إن المحكمة الدستورية العليا قد ذهبت إلى أن " نص المادة الثانية من الدستور غير نافذ بذاته ، ويتضمن فى حقيقته خطاباً موجهاً إلى المشرع لحثه على إعادة النظر فى التشريعات القائمة ، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التى يجب أن تصدر التشريعات الجديدة متوافقة معها ، فالخطاب فى هذا النص الدستورى موجه إلى المشرع لا إلى الكافة ، ولا إلى القضاء ، وبهذه المثابة فإن مبادئ الشريعة الإسلامية لا يكون لها قوة إلزام القواعد القانونية إلا إذا تدخل المشرع وقننها ، أما قبل ذلك فإنها لا تعدو أن تكون مصدرا موضوعياً للتشريع " .

وهنا تصبح مسألة إعادة النظر فى تطوير وتعديل هذه المادة من الدستور أمراً ضرورياً وملحا حتى لا يتذرع بها " فقهاء العوام " الذين وصفهم الرسول " محمد صلى الله عليه وسلم " بأنهم أحد علامات الساعة " حيث يتخذ الناس رؤسا جهالا إذا أفتوا ضلوا وأضلوا " فى معنى الحديث الشريف ، وربما يعود تفشى وانتشار تلك الظاهرة الخطيرة بسبب غياب الجانب التنويرى فى المؤسسة الدينية عامة سواء كانت الأزهر أو الكنيسة لأسباب سياسية فى المقام الأول ، مما يجعلنا نترحم على العلماء المستنيرين فى بدايات القرن العشرين ، ونحن نشاهد مشايخ الفضائيات ، الذين أفتى أحدهم فى القضية التى ارتكبها الممثل الشاب أحمد فاروق الفيشاوى مع هند الحلوانى بضرورة إجهاض الحمل دون أن يحمل الممثل

الشاب أى تبعية لجريمته النكراء والتى اعترف بها علنية فى التليفزيون المصرى فى برنامج " البيت بيتك " ، وهكذا نرى التربية المصرية العربية ـ رغم كثرة دعاوى الحداثة والتثاقف ـ فى حالة صدام حضارى ذاتى ، مما أنتج ما يمكن أن نسميه بـ " ثقافة الخوف " ، وهو ما أوجد أرضاً خصبة للإرهاب الفكرى ، الذى يكسب كل يوم جولةً من جولات الحياة نظراً لتشابك خيوطه العنكبوتية ، بينما شمعة التنوير تنتظر من يحمى ضوءها قبل أن يضيع سدى فى ردهات الظلام .

جريدة القاهرة ٩ أغسطس ٢٠٠٥

obeikandl.com

محمد شكرى الخبز الحافى وزمن الأخطاء

عادة ما يلجأ الأديب إلى سرد سيرته الذاتية بعد أن تكتمل رحلته الفنية ويقدم إضافة حقيقية إلى عالم الأدب ، وهذا ما حدث مع د. طه حسين فى " الأيام " ود. شكرى عياد فى " العائش على الحافة " وأحمد أمين فى " حياتى " وعلى المستوى العالمى جان جاك روسو فى " اعترافات " وليس من شك فى أن عمل أدبى رواية كان أو قصة به جزئيات وتفاصيل من حياة قائله سواء جاء ذلك على صورة تصريح أو تلميح ، رمزا كان أومكاشفة ، لكن أن تكون حياة الأديب نفسها هى محور عمله الفنى ، فهى حالة لم يصادفها الأدب العربى - عبر تاريخه الطويل - إلا فى تجربة الروائى المغربى الراحل " محمد شكرى " الذى عاش سارداً لوقائع وأحداث عاشها بالفعل وقالها على الورق بلا أدنى محاذير أو خشية من ويب ، تجلى ذلك فى رواياته " غواية الشحرور الأبيض " و " مجنون الورد " و " الخيمة " و " زمن الأخطاء " و " الشطار " و " السوق الداخلى " و " الخبز الحافى " التى عرفت به وعرف بها ، وقد كتبها " شكرى " عام ١٩٧٢ مملياً إياها على الأمريكى " بول بولز " باللغة الأسبانية وترجمها الطاهر وطار عام ١٩٨٠ إلى اللغة الفرنسية ، ثم ترجمت بعد ذلك إلى العربية بسبب شهرتها العالمية إلا أنها صودرت فور ترجمتها فى المغرب فأعادت طبعها دار الساقى بلندن مرة أخرى عام ١٩٨٢ .

وكان مصيرها المصادرة - أيضا - فى مصر عام ١٩٩٩ من قبل الجامعة الأمريكية بالقاهرة بعد أن كانت مقررة للدراسة على طلابها نظراً لأن مجموعة من أهالى الطلاب تقدموا بشكاوى إلى رئيس الجامعة مدعين أن " د. سامية محرز " أستاذة الأدب العربى بالجامعة قد قررت على أبنائهم قصصاً " بورنوغرافية " لا يستطيع أى إنسان ناضج ومحترم أن يقرأها أبداً أو أن يسمح لأى أحد كان بأن يقرأها - على حد تعبيرهم .

وطالبوا فى هذا الخطاب - الذى أرسلوه فى ديسمبر ١٩٩٨ - باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد هذه المعلمة - على حد تعبيرهم - نظرا لأن المجتمع الذى نعيش فيه يحترم التقاليد والدين والأخلاق ، وعليها إذا أردت أن تدرس - شيئا - فهناك كتاب عرب كثيرون أمثال نجيب محفوظ والحكيم وأنيس منصور وإحسان عبد القدوس ، إذا كانت تريد أن تكون ليبرالية وهؤلاء هم رواد الأدب العربى

الذين يجب أن يدرسوا لطلبة فى مثل هذه السن الحرجة .

ومن خلال هذه الرؤية التى أخذت بشواشى الأمور وظاهر النص ، الذى بترت بعض عباراته ليحكم بها على مجموعه دون النظر فى السياق العام ، واغتيلت الرواية مرة ثانية ، بعد أن قدم استجواب بمجلس الشعب المصرى إلى وزير التعليم العالى بخصوص الأزمة وطلب فيه بمعاقبة د. سامية محرز واقصائها عن التدريس ، والتى تشير فى شهادة لها عن الأزمة نشرت فى مجلة " الآداب البيروتية " بتاريخ ١١ / ١٢ / ٢٠٠٢ ، أنه وجهت إليها - أيضا - داخل قسم الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية تهمة " التحرش الجنسى " بالطلاب من قبل بعض الأساتذة الذين اعتبروا تدريسها لفصول من " الخبز الحافى " خطأ فردياً خارجياً عن أنماط التدريس داخل القسم .

لغة الأقنعة

ولم تكن " الخبز الحافى " والروايات الأخرى لشكرى مجرد نزوة روائية بل هى جزء من نفسه المعذبة متقطعة من روحه اقتطاعاً بعيداً عن لغة الأقنعة ، فهو ذلك الريفى الذى ولد لأسرة فقيرة معدمة عام ١٩٣٧ وكان مقدراً له أن يصبح مزارعاً بسيطاً أو بائع مخدرات أو مجرماً أو على حد تعبيره فى أخر حواراته الصحفية مع الزميل عزت القمحاوى بجريدة " أخبار الأدب " فى ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٣ حيث يقول " حتى حدود العشرين كان يمكن لى أن أبقى بائع مخدرات أو مجرماً أو أصير مرشداً سياحياً ، وفيما بعد جاء الاستقلال عام ١٩٥٦ ، وكان أمامى أن ابقى بائع مخدرات - مخدرات بسيطة ليس الهيروين أو الكوكايين فلم يكونا موجودين بعد - أن أستمر فى هذا مع مضاربات وسرقات صغيرة أو أن أذهب إلى العرائش لكى أدرس ، وكان نداء التعليم فى ذلك الوقت لكل من يريد أن يتعلم .

وبالفعل - وبحيلة ودهاء ماكر - لم يكشف " شكرى " عن سنه الحقيقية لحظة التقدم للدراسة التى كان يشترط فيها ألا يتجاوز سن المتقدم ستة عشر عاما ، كان سنه وقتها عشرين عاما ، وبعد أربع سنوات تخرج " شكرى " ليصبح مدرسا لفترة من الزمن تقاعد بعدها للكتابة الأدبية ، التى خلصها من تقليدية الأداء السردى لينفتح بها على عوالم المهمشين والطبقات المسحوقة ، وبمعنى أدق حول الطاقة التخيلية داخل بنية النص الروائى إلى فعل يومى معاش وإن جاء شائكا كزهرة برية فى أحراش القارات المنسية ، مؤكدا - دائما - أنه ابن لشرطه الإنسانى والمكانى بلا تزيد أو مبالغة .

ومع ذلك هو يعترف فى كثير من حواراته أنه ليس كاتباً مناضلاً ولكن من الممكن أن تحدث كتاباته تغييرات جزئية فى نفس المتلقى ، عبر ذبذبات التلاقى والتنافى التى تحدثها الكتابة فى وعى القارئ .

لحظات فارقة :

كانت صراحته كشفرة الموسى لامعة وقاطعة ومؤلمة ، وعبر ستة وستين عاما قضاها بيننا كاتباً ومؤرخاً وهامشياً وطفلاً شقياً شغل الكثيرين استطاع أن يؤكد أن جحيم الأرض ممكن أن تعاش منه لحظات فارقة تخطفها الذات الإنسانية المؤرقة من الحياة خطفا ، بشرط أن تدرك مبررات وجودها ، وموقعها من العالم .

فرغم التلاشى وعمق الهزائم والصدمات التى نواجهها يبقى الفن ، والفن وحده قادراً على إثبات وجودنا بشرط أن تعاد صياغته من داخل الروح ، حتى نستطيع أن نقف صامدين فى مواجهة " زمن الأخطاء " .

جريدة الأهالى ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٤

obeikandl.com

الأدب الجزائرى الإرهاب وأقنعة الكتابة

أدت موجة العنف والإرهاب التى شهدتها الجزائر فى السنوات الأخيرة إلى قتل مجموعة من الأدباء الشعراء والصحفيين فى محاولة من جماعات التطرف لحصد العقول المستنيرة الموكل إليها بناء الوطن من أمثال الشاعر والناقد بختى بن عودة والشاعر يوسف سبتى والروائى الطاهر جاعوط ، والمسرحيين عبد القادر علولة وعز الدين المجوبى والروائى الهادى فليسى .

وقد عبر الأدب الجزائرى الذى واكب تلك الحقبة عن الأزمة أصدق تعبير ، خاصة فى الجانب الروائى فظهرت روايات اشتبكت - بقوة - مع الأحداث لتكشف عن الاعيب الأصولية الفكرية وتفضح جماعات التأسلم مثل رواية " المخطوطات الشرقية " لواسينى الأعرج و " المطر والجراد " لجيلالى خلاص والتى جاءت فى جزءين الأول تحت عنوان " عواصف جزيرة الطيور " والثانى " الحب فى المناطق المحرمة " و " المراسيم والجنائز " لبشير المفتى ، " ورائحة الأنثى " للزواوى أمين ، و " البارانويا " لسعيد مقدم ، و " بيت من جماجم " لشهرازاد زاغر ، و " بين فكى وطن " لزهرة ديك ، و " بوح الرجل القادم من الظلام " لإبراهيم السعدى ، وغيرها من الأسماء والروايات التى تعزف على وتر المقاومة والمواجهة فى ظل واقع مأساوى دموى ، وتحمل بداخلها أجنحة كثيرة للصدق الفنى والرؤيوى نظرا لأن كتابها ممن اكتووا بنار الإرهاب وطالتهم شرارته القاتلة ، إما ببيانات تكفيرية أو دعاوى حسبة ، أو مصادرة إبداعية أو فكرية ، ورغم ذلك لا نرى فى هذه الرويات تلك المباشرة التى من الممكن أن تسيطر على هذا النوع الأدبى القائم على الرصد ، والباحث عن تحولات اجتماعية تغير بنية الوطن وتحوله من الركود إلى الوثوب فى علاقة حتمية ، ومهمة لن يقوم بها سوى أصحاب الفكر والإبداع أولاً وأخيراً ، خاصة فى ظل دعاوى الإصلاح الشكلية التى تعيشها الأمة العربية .

وفى ظل الهجمات التتارية والتكفيرية الموجهة ضد الأدباء والمفكرين حاول بعض الكتاب ، الكتابة باسم مستعار كما حدث مع الأديب " محمد مولسهول " الذى كان يؤلف ثم يوقع على نتاجه الأدبى باسم زوجته " ياسمينة خضرا " والتى حقق اسمها شهرة واسعة خلال السنوات الماضية ، ولم يكشف " مولسهول " عن ذاته إلا فى عام ٢٠٠٠ ، حين بين أسباب عدم التصريح باسمه قبل ذلك ، وأولها أنه كان ضابطا سابقا فى هيئة أركان الجيش الجزائرى ، وبعد إنهاء خدمته

سافر إلى المكسيك ليكرس حياته للأدب .

وفى كتابه الجديد " الكاتب " يروى ذكرياته ومنها انخراطه فى الجيش الجزائرى ، ورغم أن حلمه الأساسى لكن عائلته أبعدته عن طريق الفن ، حيث اقتاده أبوه إلى الثكنة العسكرية وهو فى سن التاسعة ، ليحقق حلمه فى أن يصبح ابنه ضابطاً وقائداً ، لكن " مولسهول " يعترف بمرارة شديدة قائلا " لكننى لم أكن إلا طائراً سجيناً فى قفص " .

وقد بدأ " مولسهول " فى بداية شبابه بنشر مجموعة من الكتب الموقعة باسمه الحقيقى وهى كتب متواضعة فنيا ـ على حد تعبيره ـ لكنها كانت بمثابة مراقبة للذات وللآخر وللمكان ، فى ظل الدعوى التى سادت فى الستينيات بتمجيد الثورة الجزائرية .

وفى عام ١٩٨٩ بدأت القيادة العسكرية ـ على حد تعبير مولسهول ـ تنزعج من وجود كاتب وروائى فى صفوف الجيش ، رغم أنه لم يكتب شيئاً يدخل فى دائرة المحرمات والممنوعات ، وقد صدر قرار عام من وزارة الدفاع يفرض على العسكريين الكتاب عرض مؤلفاتهم على لجنة مراقبة عسكرية .

لكن هل استجاب " مولسهول " لهذا القرار التعسفى الذى حمل فى مضمونه مصادرة ذاتية لكتابته ؟

لم يستجب ولكن لم يعلن رفضه للقرار صراحة ، بل اختار اسما مستعارا وهو اسم زوجته التى قالت له بعد أن وجدته فى حيرة ولوعة ، " لقد أعطيتنى اسمك لأحمله مدى الحياة وها أنا الآن اعطيك اسمى لتحمله إلى الأبد " .

من خلال هذا الاسم المستعار خرجت للنور ثلاثة كتب ، أما رواية " موريتورى " الصادرة عام ١٩٩٧ فى فرنسا فقد حملت اسم مؤلفاتها إلى دائرة الضوء تلتها مجموعة من الكتب التى تكشف فظائع الحرب الأهلية فى الجزائر وما خلفه الإرهاب المتطرف .

وفى شهادة خاصة عن هذه الكتب وتجربة الحرب يقول " مولسهول " فى كتابه الأخير " عندما كنت طفلا كنت أخاف من العنف والعتمة ، لكننى أجبرت على الإنخراط فى الحرب ، كانت هذه وظيفتى ، ولم أتراجع ولم أراوغ ، مارست العنف لأننا لا نستطيع أحيانا إلا أن نداوى الداء بالداء لكننى عرفت كيف أخلص

نفسى من الخضوع لهذا الشر ، ألفت ستة كتب عن الحرب ساعدتنى على التغلب على مخاوفى وقهر ويلات الحرب .

ساعدتنى الكتابة على الوعى والوضوح ، ومنعتنى من أن أتحول قاتلا لذا أعتبر أن الكتاب بمثابة أصحاب رؤى ومنقذين للجنس البشرى .

ليسوا لاعبين عاديين فى هذا العالم ، بل هم " يؤنسنونه " أردت دائما أن أكون فى خدمة هذا الحصن فى مواجهة " الحيونة " أردت أن أصبح منارة تزيل عتمات الضياع .

مجلة ادب ونقد يوليو ٢٠٠٥

obeikandl.com

وليمة على مائدة التطرف

هل يمكن لمقال فى جريدة أن يحدث ثورة شعبية ؟
ربما يبدو السؤال غريبا - للوهلة الأولى - لكن إجابته قد حدثت لمرة وحيدة فى تاريخ الثقافة المصرية والعربية ، بعد أن نشر كاتب مغمور يدعى " محمد عباس " ينتمى إلى التيار المتأسلم مقالا بجريدة " الشعب " لسان حزب العمل حول رواية " وليمة لأعشاب البحر " للكاتب السورى " حيدر حيدر " تضمن اتهاما بتكفير الكاتب والناشر وامتلأ المقال بعبارات تحريضية مثل " يا شعب مصر . . اغضب فى الله " و " ما رأى شيخ الأزهر وعلماء المسلمين فى نشر الكفر البواح بأموال الشعب ؟ " و " نطالب بإقالة المسئولين عن نشر وطبع وتوزيع الرواية وعلى رأسهم وزير الثقافة " ، كذلك جاء المقال الذى شغل أكثر من صفحة ونصف من حجم الجريدة بمثابة بيان تحريضى ضد الأدب بشكل عام مطالبا رئيس الجمهورية وكل مسلم والمفتى والشيخ القرضاوى بالقصاص من أسماء المسئولين عن نشر الرواية ، والتى صدرت طبعتها الثانية عن سلسلة " آفاق الكتابة " والتى كان يشرف على تحريرها الروائى إبراهيم أصلان .

وقد اختار كاتب المقال - وبمكر شديد - عدة جمل بترها من السياق الروائى ليدلل على صحة دعواه ، التى أراد منها سريان النار فى الهشيم ، وبالفعل تم له ما أراد ، ساعده فى ذلك مجموعة من دعاة الإثارة الذين سربوا المقال لطلبة جامعة الأزهر ، الذى خرجوا بالآلاف من الحرم الجامعى والمدينة الجامعية بمدينة نصر بنين وبنات فى مظاهرات حاشدة ، ومن حسن حظى أننى كنت موكلا بمتابعة أحداثها لجريدة " الأهالى " مما أمكننى التعرف عن قرب على أسباب المظاهرة ، هل هى الرواية التى لم يقرأها الطلبة بل سمعوا عنها ؟ ، أم ما هى الحقيقة وراء تلك الأحداث المؤسفة
والاشتبكات العنيفة بين الطلبة وقوات الأمن التى تراصت بالآلاف وطوقت الحى السابع بأكمله بالمدرعات والهراوات وملأت فضاء المنطقة بالقنابل المسيلة للدموع والطلبة يقفون فى شرفات مبنى المدينة الجامعية وفوق أسطحها ويقذفون رجال الشرطة بالحجارة ويهتفون بسقوط وزارة الثقافة .

فى حوارى مع عدد من الطلاب - ونشر ذلك فى جريدة الأهالى - تبينت أن الحكمة القائلة " الكبت يولد الانفجار " تنطبق تماما على ما حدث ، فالمعاملة

السيئة من إدارة المدينة الجامعية للطلاب ، وسرقة الوجبات الغذائية المخصصة لهم ، وعدم وجود متنفس طبيعي لحرية الرأى داخل الحرم الجامعي ، جعل الطلاب يشعرون بالعجز عن الفعل ، وكانوا مثل الغريق فى بحر متلاطم يراوده حلم بالقشة التى يتوهم أنها ستعود به إلى الشاطئ ، وجاءت القشة التى قصمت ظهر البعير فلا شاطئ رآه الطلبة ، بل تحول الغريق إلى ألف غريق وغريق وتحول الأمر فى النهاية إلى مسرحية تنتمى إلى " الكوميدية السوداء " على خشبة مسرح متهالك ، نتيجة لأوضاع اجتماعية وتربوية واقتصادية غاية فى السوء ، جعلت هؤلاء الطلبة الأبرياء ينقادون وراء مقولات روجها مشعلو الحرائق ، الذين لا هم لهم إلا الصعود على أكتاف الآخرين ، وهم يعرفون - جيدا - يخربون وعى وطن بأكمله .

فماذا حدث - إذن - ؟

١- دماء وإصابات شتى لطلاب ربما لم يسمع معظمهم باسم حيدر حيدر إلا لحظة خروج المظاهرة من الحرم الجامعى فى ٣ مايو ٢٠٠٠ ، ولم يقرأوا حرفا من الرواية التى صدرت طبعتها الأولى فى دمشق عام ١٩٨٣ .

٢- إغلاق حزب العمل وتجميد نشاطه السياسى .

٣- ربما عادت هذه الأحداث بالخير على الكاتب السورى حيدر حيدر فازداد شهرة وبدأت دور النشر العربية والأجنبية تتسابق على نشر أعماله وإعادة طبعها ورب ضارة نافعة .

وأرى أن هذه الأحداث المؤسفة هى نتيجة طبيعية فى ظل مجتمع تسود فيه المنابر التى تقيم الإبداع من منطق الحلال والحرام ، دون مراعاة لمقتضيات العمل الفنى القائم على جناحى الرؤية والمتخيل ، ولعل الأزمة الحقيقية التى تعيشها الأمة العربية أن منظماتها تقوم على أهل الثقة لا أهل الخبرة والاختصاص .

وفى خطوة تحسب لفاروق حسنى وزير الثقافة المصرى أنه كون لجنة من كل من د . عبد القادر القط و د. صلاح فضل و د . مصطفى مندور والكاتب الصحفى الكبير كامل زهيرى لتقييم الرواية من الناحية الأدبية ، وقد جاء التقرير فى صالح الرواية مؤكدا أنها " تقدم رؤية مركبة للواقع السياسى المتحرك للتيارات التى ماج بها الوطن العربى فى القرن العشرين ، وأن إدراك الأعمال الإبداعية عامة والروائية على وجه الخصوص يعتمد على إدراك الرواية بوصفها تتمثل فى إبداع عالم فنى متخيل يحاكي فى قوانينه العالم الكبير ، اعتمادا على تكوين شخصيات متخيلة تنسب إليها أقوال وأفعال خاصة ، ومواقف مماثلة لما يحدث فى الحياة بشكل أو بآخر "

الأحلام المحرمة لأبناء الخطأ الرومانسى

لم يكد عام ٢٠٠٠ ينتهى بأزمة " الوليمة " الطاحنة حتى فوجئ الوسط الأدبى بقرار رئيس الوزراء المصرى فى ذلك الوقت د . عاطف عبيد بإقالة الناقد على أبو شادى من نصبه كرئيس للهيئة العامة لقصور الثقافة - فى يناير ٢٠٠٠ ، بعد أن تقدم النائب الإخوانى د . جمال حشمت بطلب إحاطة إلى مجلس الشعب بخصوص ثلاث روايات صادرة عن الهيئة وهى : " أحلام محرمة " لمحمود حامد و " قبل وبعد " لتوفيق عبد الرحمن و " أبناء الخطأ الرومانسى " لياسر شعبان ، وتضمن الطلب تقريرا يعتبر الروايات الثلاث مسيئة إلى قيم المجتمع لاحتوائها على عبارات جنسية خادشة ، مع أن حشمت أكد فى أكثر من تصريح صحفى أن هناك من أبلغه بمحتواها وأنه لم يقرأها ، ومع ذلك طالب هذا النائب وزير الثقافة فاروق حسنى باتخاذ اللازم حتى لا تعاد للأذهان قصة " وليمة لأعشاب البحر "

وفى يوم الخميس ٤ / ١ / ٢٠٠١ استدعى الوزير كلا من على أبو شادى ومحمد كشيك وأحمد عبد الرازق أبو العلا المشرفين على النشر بالهيئة ، ومحمد البساطى رئيس تحرير سلسلة أصوات الصادر عنها الروايات الثلاث ، وجرجس شكرى - مدير السلسلة ، وهما متعاونان من الخارج ، للتحقيق أمام الشئون القانونية فى وزارة الثقافة ، وأثناء التحقيق أعلن البساطى وشكرى مسئوليتهما الكاملة عن نشر الروايات .

ونظرة سريعة إلى الروايات المصادرة سنجد ذلك التفاوت فى الإجادة الإبداعية وربما كانت أعلاها من الناحية الفنية رواية " أحلام محرمة " لمحمود حامد فهى رواية التحولات الاجتماعية حيث الغوص فى مناطق مسكوت عنها ، والتماس مع قضايا شائكة اجتماعياً وسياسياً ، فضلا عن كونها ذات رؤية كاشفة وراصدة لطبقات هامشية ، تعد بالملايين من الشعب المصرى المطحون من جراء سياسات الإفقار والخصخصة وإعلاء قيم الرأسمالية فى مقابل تهميش الفعل الإنسانى القائم على المشاركة والتفاعل والمعايشة الجماعية .

هى رواية تؤرخ للانكسار الفكرى والاجتماعى فى آن واحد من خلال شخصيات من لحمة الواقع ومن جسد المتخيل ، أشخاص يعيشون بيننا ، رغم

أنهم من صنع الراوى

كذلك هى رواية البنيات السردية المتغايرة الخطاب الذى تميز بتعدد الأصوات ، والمزج بين فردية الخطاب الروائى وجماعيته ، والتعبير بالجزئى عن الكلى والعكس ، بالإضافة إلى المراوحة اللغوية البارعة بين عامية الحوار وحمولة الرمز فى البنية السردية ، وهى سمة تميز البعد الروائى عند محمود حامد بداية من روايته الأولى " الصفر الحادى والعشرين " والعجيب فى الأمر أن الفصل الذى تسبب فى مصادرة الرواية والمعنون بـ " فرحة " ص ٨٩ ، والخاص بأحد النماذج الهامشية فى المجتمع وهو بنت تحمل نفس الاسم قادتها ظروفها الاجتماعية القاهرة إلى الوقوع فى علاقات جنسية متكررة أشبه بالاغتصاب ، وإن عالجها " محمود حامد " بوعى بحيث تحمل دلالة رمزية على انكسار الحلم القومى فى ظل تحول المجتمع من الاشتراكية إلى الرأسمالية وثقافة الانفتاح .

العجيب أن هذا الفصل هو عبارة عن القصة الفائزة بجائزة جريدة أخبار الأدب للقصة القصيرة والتى قام بتسليمها فاروق حسنى وزير الثقافة .

.....

أما رواية " قبل وبعد " فعلى ما أرى أنها ليست رواية ، بل هى مجموعة من الذكريات الجنسية التى يحكيها شيخ مسن وصل إلى الستين من عمره ، وفيها افتعالات وسرد للخوارق " البورنوغرافية " التى يرصدها هذا المسن الذى فاته قطار العمر ، وهنا اختلف مع الروائى الكبير إدوار الخراط الذى يرى فى مقال نشر بجريدة أخبار الأدب فى ٤ يناير ٢٠٠١ تحت عنوان " رواية محكمة لم تشبها عيوب التجارب الأولى " - إن ما يميز رواية " توفيق عبد الرحمن " أمران : القوة والصدق ، فالقوة فى الرواية لا يمكن أن تخطئها العين ، حتى ليخيل إليك أن هذه ليست رواية أولى على الإطلاق بل هى كتابة رجل قد تمرس بالعمل الفنى وخبره وجوده كثيرا من قبل .

والصدق بما يستتبع ذلك ، بالضرورة ، من أصالة الرؤيا وبكارتها وطزاجتها إذا صح القول ، فهذه نسمة منعشة فى أرض غلب عليها جدب الاستنساخ واتباع الملل والمكرور المعاد مهما كانت كفاءته التقنية .

وعلى ما أرى أن كلام الخراط السابق به كثير من المجاملة فالرواية عبارة عن لوحات " بورنوغرافية " لا تنتمى إلى عالم الرواية بأشكاله المختلفة بأى صلة ،

حيث ضعف البناء اللغوى وسوقية السرد فلا تستطيع أن تمسك بخيط متماسك للأحداث ، ولا تستطيع أن تمسك بلمحة فنية تقول من خلالها أنك أمام موهبة روائية .

ورغم أننى ضد مصادرة أى عمل إبداعى فإننى أتساءل ما الداعى لنشر مثل هذه الهراءات التى تحسب خطأ إلى الفن الروائى ؟

وإذا كان هذا هو رأى صاحب " نظرية الحساسية الجديدة " فبماذا نسمى رواياته وروايات جيل الرواد أمثال نجيب محفوظ ويوسف إدريس وعبد الحكيم قاسم وإبراهيم أصلان وغيرهم .

الغريب فى هذه القضية هو البيان الذى أصدرته جبهة علماء الأزهر فى يناير ٢٠٠١ مؤيدة فيه قرار وزير الثقافة بوقف ألاعيب من وثق فيهم على حد تعبير البيان الذى جاء تكفيرا صريحا للأدب والأدباء خاصة المشرفين على سلسلة " أفاق الكتابة " فى ذلك الوقت وعلى رأسهم الكاتب إبراهيم أصلان والذى أعاد نشر رواية " وليمة لأعشاب البحر " لحيدر حيدر ، ورأت الجبهة أن المسئولين عن السلسلة قد خانوا الأمانة ، ودأبوا منذ وقت طويل على إغراق الأسواق بمطبوعات استباحت كل محرم وسخرت من مقومات الأمة وأهدرت المصالح وهدمت الأخلاق وأساءت إلى النظام العام بأموال الدولة بلا حسيب أو رقيب .

وأضاف البيان " إن المجتمع المصرى والعربى الإسلامى لا ينسى ما أحدثته رواية " الوليمة "من ضجة ، وتجاوزات كادت تعصف بأمن الأمة واستقرارها ، وقد سبقها أكثر من ثلاثمائة مطبوعة صدرت عن قصور الثقافة أيضا كانت على مثل قبحها ، نذكر منها رواية " الصقار " و " موسم الهجرة إلى الشمال " و " رائحة النعناع " و " أنا القمر "

ووصف البيان المسئولين عن أجهزة النشر فى الوزارة بأنهم عصابة سخروا طاقاتهم لأهوائهم الشخصية ، واتخذوا من الأزهر الشريف ومواقفه النبيلة ضد التطرف العلمانى والتطرف اليمينى المتشدد بلابصيرة سبيلا للهزئ والنيل منه ، ونكفى أن نشير إلى عملين صدرا عن هذه العصابة لتحقيق تلك الغاية التى ليس من ورائها إلا الإجهاز على الأمة ، والتمكن بعدها لبنى صهيون .

الأول : ما نشر تحت عنوان " ضد التعصب " الذى وقفه كاتبه على الدفاع عن كل الأعمال الفنية الخارجة على الشرع والقانون ، لا فى مصر وحدها ، بل ذهب فيه مدافعا عن كل عمل ماجن مغرض فى بعض البلاد العربية بحجة أن إدانة أو محاكمة هؤلاء " الشواذ " هو قتل للمبدعين والإبداع وحرب للدولة المدنية ، وكأن الدولة المدنية فى حسبان الكاتب وأمثاله ماهى إلا صورة طبق الأصل من الماسونية الفاجرة الداعرة ، ثم يدين هذا الكاتب الدولة بأنها استسلمت لقبضة الإرهابيين ، وفى مقدمتهم الأزهر الشريف .

أما العمل الثانى : فهو رواية " موسم الهجرة إلى الشمال " للأديب السودانى الطيب صالح .

واختتم البيان بخطاب إلى فاروق حسنى - وزير الثقافة - جاء فيه " لا يكفى أيها السيد الوزير مع الأفاعى قطع أذنابها ، بل لا بد من الإطاحة برؤوسها إنقاذا للثقافة من التردى فى أوحال الفساد والإفساد "

.....

وهذا البيان المتردى فى لغته ، العنيف فى طرحه للقضية الهستيرى فى خطابه بحاجة إلى أكثر من وقفه :

أولها : أن لهجته لا تليق بعلماء دين ، ورجال شريعة مهتمين فى الأساس بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من منطق " وجادلهم بالتى هى أحسن " ، ففى هذه اللهجة التى جاء بها البيان مخالفة صريحة لنص قرآنى .

ثانيها : وجود الكثير من المغالطات فى البيان توضح عدم معرفة رجال الجبهة بما يتكلمون عنه ، فرواية " الصقار" صادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب وليست صادرة عن هيئة قصور الثقافة ، و " أنا القمر " كتاب مترجم عن الهندية تحت اسم " خرافات شعبية " ، وهى حكايات تراثية منذ آلاف السنين متداولة فى جميع أنحاء العالم ويقرأها الكبير والصغير .

أما " موسم الهجرة إلى الشمال " فقد صدرت طبعتها الأولى منذ أكثر من أربعين عاما - فى الستينيات من القرن الماضى - فكيف تصادر الآن ، كذلك حصل الروائى الطيب صالح - بعد هذه الأزمة - على جائزة الرواية العربية وهى أرقى الجوائز الأدبية فى العالم العربى ، وجاء فى حيثيات اختياره للجائزة ما جاء به من تيمات مغايرة فى روايته التى أشار إليها بيان جبهة علماء الأزهر بالغمز واللمز ، وبالمناسبة أن الجهة المانحة للجائزة هى وزارة الثقافة المصرية

ثالثا : مؤلف كتاب " ضد التعصب " هو الناقد د. جابر عصفور واحد من أهم النقاد العرب ـ الآن ـ ، ومن أكثر المهمومين بكشف المستور والمسكوت عنه فى الثقافة المصرية والعربية ، بداية من كتابه الهام " هوامش على دفتر التنوير ما بعد الذكر " وأخيرا كتاب " مواجهة الإرهاب " وهو خلال هذه الكتب يؤكد على حرية الكتابة ، باعتبارها جسرا يفضى إلى قيم إنسانية ، يفقدها الإرهاب والتطرف الكثير والكثير .

ومن المعروف ـ أيضا ـ أن د. عصفور مهتم بالهوية المصرية والعربية وله مواقفه المشرفة فى ذلك الأمر .

رابعا : هل يليق بعالم دين أن يحرض على قتل أحد ، مع أن الدين الإسلامى قد حرم قتل النفس قال تعالى : " ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق " .

obeikandl.com

صنعاء مدينة مفتوحة وإن طالت المصادرة

أصبحت تهمة " الإساءة إلى الدين " مطية يمتطيها دعاة الماضى فى مواجهة كل فكر جديد يدعو إلى ارتياد مناطق فكرية جديدة تستنهض الكوامن الإنسانية ، وهى حملة مغرضة غرضها الأساسى محاربة الفعل الثقافى على اختلاف مناحيه الإبداعية .

ويبدو أن هذا الفريق الذى يقوم على أفكار سلفية مغلوطة لا تنتمى إلى صحيح الدين الذى يدعو إلى الابتكار وإعمال العقل " علم الإنسان ما لم يعلم " سورة إقرأ الآية " ٥ " ، يبدو أن هذا الفريق قد ضرب بجذوره المحرقة فى معظم البلدان العربية مشكلا من أذرعه التدميرية لوبى للمصادرة .

وربما ما حدث فى اليمن من مصادرة رواية " صنعاء مدينة مفتوحة " للروائى اليمنى الراحل " محمد عبد المولى " ليس بعيد عنا ، وقد تعرضت الرواية وجريدة " الثقافية " التى يرأس تحريرها سمير اليوسفى التى أعادت نشرها فى مايو عام ٢٠٠٠ لحملة أصولية من قبل حزب " الإصلاح " ذى التوجه الإسلامى بقيادة الشيخ عبد المجيد الزندانى ، الذى اعتبر اتباعه نشر الرواية من قبيل " نشر الكفر " على حد تعبيرهم ، مما جعلهم يقيمون دعوى حسبة ضد " اليوسفى " معتبرين نشر " صنعاء مدينة مفتوحة " والتى نشرت لأول مرة عام ١٩٧٢ ، تعرضا للذات الإلهية ، وقد مثل " اليوسفى " أمام محكمة غرب صنعاء بتهمة الإساءة إلى الدين ، وقد ألقى هنا الاتهام بظلاله على الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية فى اليمن ، فقد تحولت محاكمة " اليوسفى " إلى قضية الساعة وراح بعض خطباء المساجد يتهمون كل من يناصر الرواية وناشرها بالكفر ، بالإضافة إلى قيام الجماعات المتأسلمة بالتوقيع على بيان طالبوا فيه بمحاسبة " المسئولين عن ترويج الكفر ، وإحالتهم للقضاء " وكان من أبرز الموقعين على هذا البيان عبد المجيد الزندانى ، بالإضافة إلى أسماء لشخصيات سياسية يرتبط اسمها بما يطلق عليه " فصائل أفغان اليمن " ، وقد اعتبر هذا البيان إشارة واضحة إلى عبد الرحمن الأكوع - وزير الإعلام اليمنى - الذى ساند القضية وتدخل لدى السلطات للإفراج عن اليوسفى ، لكن الغريب فى الأمر أن المحكمة قررت احتجاز اليوسفى مما جعل الأكوع يتقدم باستقالته فى واقعة لعلها تكون الأولى فى العالم العربى ، ومع

ذلك لم يقبل مجلس الوزراء اليمنى استقالة الأكوع ، فتحولت القضية إلى قضية سياسية خاصة بعد تضامن الأحزاب المعارضة للتصدى للهجمة التكفيرية التى قادها الجناح السلفى الذى يرتبط بأفكار أسامة بن لادن ، ومن تلك الأحزاب المتضامنة مع الرواية واليوسفى " الحزب الإشتراكى " و " الوحدوى الناصرى " و " التجمع " بالإضافة إلى وقوف عدد من النقابات بجوار القضية ومنها نقابة الصحفيين اليمنيين والتى قامت باعتصام استمر لعدة أيام ، وأصدرت بيانا أدانت فيه الحملة غير المبررة على اليوسفى - باعتباره أحد أبناء النقابة - ، وطالبت المؤسسات والمنظمات والشخصيات المهتمة بحرية الفكر بالتضامن معه .

وفى القاهرة أصدرت السفارة اليمنية بيانا أعلنت فيه أن وزارة الإعلام اليمنية انتدبت محامين للدفاع فى القضية ، ونفى البيان أن يكون الرئيس اليمنى قد تدخل من أجل وقف الرواية .

وفى أكثر من تصريح أكد وزير الإعلام اليمنى " أن ما حدث يمثل إنفعالات لا علاقة لها بالوطن أو بالدين الإسلامى الحنيف ، وإنما هى قضية سياسية أكثر من كونها غيرة على الذات الإلهية ، وهذا يأتى بسبب السعى إلى أهداف ذاتية "

وقد اعتبرت بعض المصادر اليمنية المعارضة أن الزندانى معروف بموقفه المضاد للمصالحة الوطنية الشاملة فى اليمن ، وأنه لا يعبر بموقفه هذا عن نفسه - فقط - بل عن موقف حزب " الإصلاح " الذى يرأسه الشيخ عبد الله الأحمر .

ويبدو دليلا على ذلك تعامل جريدة " الصحوة " الناطقة " باسم " حزب الإصلاح " مع القضية التى انحازت إلى جانب المنع والمصادرة ، فى حين انبرت معظم الصحف اليمنية الحكومية والمعارضة والحزبية - لأول مرة فى تاريخ اليمن - متكتلة ومشكلة حائط صد تنويرى فى مواجهة الحملة الظلامية ضد الرواية وناشرها .

تكفير المقالح

الشاعر اليمنى الكبير " عبد العزيز المقالح " أحد الوجوه التنويرية فى حركة الثقافة اليمنية ، ولعله أحد أضلاع المثلث الذهبى فى الأدب اليمنى الحديث الذى يضم إلى جواره الشاعر عبد الله البردونى ، والروائى زيد مطيع دماج .

ومع مطلع عام ٢٠٠٤ فوجئ " المقالح " بجماعة على أحمد محمد جار الله السعرانى قاتل المناضل جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى تضعه على رأس قائمة للتكفير وضمت مجموعة من الكتاب والصحفيين اليمنيين .

وقد أدان المثقفون اليمنيون والعرب هذا الإجراء فى بيان نشره موقع " كيكا " الالكترونى ، واصفين تلك الجماعة المتطرفة بأنها أسوأ من الشيطان .

وحمل البيان السلطات اليمنية مسئولية تفاقم وازدياد خلايا التكفير والعنف فى البلاد خلال السنوات الأخيرة .

واستنكر الموقعون على البيان حادثة التكفير التى تزامنت مع مؤتمر " حوار الثقافات والحضارات " الذى احتضنته اليمن ، ومنح المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون " الالكسو " درعها للمقالح فى مجال الآداب والفنون تقديرا لدوره المتميز فى إثراء الحركة الإبداعية فى اليمن ، وكانت جريدة " الثورة " اليمنية قد حملت فى عنوانها الرئيسى خبرا يؤكد تصاعد الخطاب التكفيرى ضد الحزب الاشتراكى اليمنى ومن ضمنه د . عبد العزيز المقالح عشية إعلان " صنعاء " عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٤ ، وأفادت الصحيفة أن جماعات متطرفة تنشط فى منطقة الحجرية بتعز ، ووصف كل من له صلة بالحركة الاشتراكية بالكفر والإلحاد ، ومن خلال نشرة صادرة باسم " شباب مسجد السنة "تضمنت تكفيرا صريحا للحزب الاشتراكى اليمنى والشاعر " عبد العزيز المقالح " الذى وصفته تلك الجماعة بأنه " أسوأ من الشيطان " .

جدير بالذكر أنه ليست هذه المرة الأولى التى يكفر فيها المقالح فقد كفرته

جماعة متطرفة أخرى فى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى بسبب قصيدة له ، والدكتور المقالح يشغل - حاليا - منصب رئيس مركزالدراسات والبحوث اليمنى ، ويعمل مستشارا ثقافيا لرئيس الجمهورية ، وقد دعا فى افتتاح مؤتمر " حوار الحضارات " إلى نشر قيم التفاهم والتسامح ، وإشاعة ثقافة السلام ورفض ثقافتى العنف والتكفير ، لجعل حياتنا أكثر جمالا واستقرارا ورفضا للعنف والاستعلاء .

وقد أثارت هذه الكلمة حفيظة جماعات التكفير التى تنتهج منهج الإرهاب الفكرى والتصفية الجسدية والاغتيال .

× **المحيط الثقافى إبريل ٢٠٠٤**

obeikandl.com

موسى حوامدة : المتهم قصيدة

" موسى حوامدة طريد الدولة والدين " العنوان الرئيسى الذى اختارته مجلة " النقاد " اللبنانية لغلافها فى أحد أعدادها الأخيرة ، وهو عنوان واضح الدلالة على المعاناة التى يعانيها الشاعر الأردنى المعروف " موسى حوامدة " الفلسطينى المولد والذى يعانى الأمرين منذ عام ١٩٩٩ بسبب قصيدة نشرها فى ديوانه " استحق اللعنة " الذى عدله إلى اسم آخر هو " شجرى أعلى " ، وإن كان على سبيل التمويه على حد تعبيره لم يصرح بالعنوان - الأول - رغم أنه العنوان الحقيقى للمجموعة .

ورغم أن الديوان لاقى فى البداية إحتفاءً نقديا وصحفيا ، إلا أنه مع بداية شهر فبراير ٢٠٠٠ ، خرجت صوات تدعو لمصادرة الديوان بداية من بعض أئمة المساجد الذين راحوا يحذرون المصليين من قراءة مثل هذا الكلام الذى افتوا بأنه يحمل بداخله كفرا وزندقة .

وبالتوازى جاءت الحملات الصحفية المضادة للشاعر وتجربته ، مما دعا " دائرة المطبوعات الأردنية " ومديراها حسين أبو عرابى ، والتى كانت قد وافقت على إصدار الديوان ، إلى التنصل من المسئولية ، وأصدر قرارا بمصادرة الكتاب فى مارس من العام نفسه ، وزادت التصريحات التى تجرح فى هوية الشاعر ومنهجه الفكرى والأدبى وكان أخطر هذه التصريحات لصالح القلاب - وزير الثقافة والإعلام الأردنى - فى ذلك الوقت - لصحيفة الرأى الأردنية "، فى ١١ / ٤ / ٢٠٠٠ ، ومنها هذه العبارة ذات الدلالة الواضحة فى التجريح وهى قوله " لا تأويل فى شعر موسى حوامدة ، لأنه مسكون بعقدة تسليمة نسرين ، وسلمان رشدى " .

وهذا التصريح قد فتح الباب على مصراعييه لمشعلى الحرائق وأصحاب المنهج التأسلمى فى إحاكة الإتهامات وتنويعها من أجل الإيقاع بحوامدة ، وقد جاءت البداية من جريدة " السبيل " لسان حال الإخوان المسلمين " والتى بدأت فى نشر قصائد للشاعر ومنها " سبيل مأرب " و " عبد الله ويوسف " ثم تحريفها حسب الاتهام الذى تريده ، وقد زادت حدة الأمر فى شهر مايو ٢٠٠٠ حيث

اقتادة الشرطة " حوامدة " إلى " قصر العدل " ومنه إلى محكمة عمان " الشرعية الشرقية " وهناك وجهت له تهمة " الردة " بناء على شكوى تقدم بها رئيس كتاب المحكمة نفسها تحجج فيها بأن ابنه فى الصف السادس قرأ الكتاب ، وأنه بدأ يشك فى الدين والقرآن .

وجاء فى عريضة الدعوى أن قصيدة " يوسف وسبيل " بها الكثير من المغالطات الدينية ، وقد سأل القاضى الشيخ " مثطفى المفتى " الشاعر " موسى حوامدة " هل أنت مسلم فأجابه نعم ، وشرح له تفسيره للنص الشعرى ، وبعد ثلاثة أشهر من المحاكمة التى شهدت الكثير من الملابسات والطلبات باستتابة الشاعر صدر الحكم بالبراءة فى ١٢ يوليو ٢٠٠٠ .

ويا ليت القضية انتهت عند ذلك الأمر ، لكن الجرح ما لبث أن انفتح بعد أربعة أشهر ، فقد فوجئ حوامدة باستدعاء خاص من المحكمة نفسها وأبلغه القاضى - نفسه - بأن محكمة الاستئناف الشرعية قد فسخت الحكم فى واقعة غريبة قلما تحدث ، وأنه سوف تعاد محاكمته ، بعد إدلاء الشيخ " سعيد حجاوى " مفتى المملكة الأردنية بشهادته ورأيه فى القضية ، والتى جاءت صدمة ، حيث كفر الشيخ " حجاوى " الشاعر " حوامدة " معتبراً أن ما جاء به فى ديوانه يعتبر كفراً صريحاً .

وهنا طالب " حوامدة " بضرورة وجود ذوى الاختصاص من نقاد أكاديميين فى المجال الأدبى حتى يتسنى للمحكمة الإطلاع على شهادة تفند النص من الناحية الأدبية والإبداعية ، وبالفعل تم استدعاء الدكتور " محمد بركات أبو على " أستاذ البلاغة ورئيس قسم اللغة العربية فى الجامعة الأردنية ، والذى قدم ورقة إلى المحكمة جاء فيها " أن هذا الشاعر يجب أن يكرم لا أن يعاقب فمقصده شريف ونبيل " .

وكان لهذه الشهادة تأثير كبير على القضاة الذين حكموا ببراءة حوامدة للمرة الثانية بشرط أن يحلف على المصحف الشريف بأنه لم يقصد الإساءة للقرآن الكريم وأنه مسلم ومؤمن .

ولم تكن هذه هى النهاية فالدائرة لم تكتمل بعد ، فقد وجهت " دائرة المطبوعات " بلاغا إلى النائب العام يتهمون فيه الشاعر بتحقير الأديان ومخالفة قانون المطبوعات والنشر ، وبعد عام من الجلسات صدر الحكم بالبراءة للمرة الثالثة على يد القاضى " وليد كناكريه " فى شهر يوليو ٢٠٠٢ ، وقد جاء فى حيثيات الحكم " أن الكتاب ليس به ما يخالف القانون الخاص بالمطبوعات أو ما يمس المشاعر الدينية .

إبراهيم نصر الله.. وغربة الشعر في أهله

في نهاية عام ١٩٩٩ أصدر الشاعر الفلسطيني إبراهيم نصر الله ديواناً شعرياً يحمل عنوانا لافتا هو " بسم الأم والابن " والذى صدر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت ، مما عرضه لانتقادات واسعة من قبل الأوساط الدينية في دمشق ، الذين انتقدوا اسم المجموعة الشعرية مؤكدين أن البسملة هى " لفظ الجلالة " وهى لغة القرآن الكريم ، وبالتالى لا يجوز استخدامها فى الكتابات العادية والأنواع الأدبية المتداولة ، لأن ذلك يعد تشويها لكتاب الله عز وجل الذى هو - فى الأساس - عهدة وأمانة بين أيادى المسلمين .

وقد أشار الدكتور " عبد الله دك الباب " - مدير أوقاف دمشق - فى بيان خاص إلى أنه على الرغم من المكانة العالية والجليلة التى حظيت بها الأم فى الإسلام حتى أن الحديث القدسى الشريف جعل " الجنة تحت أقدام الأمهات " فإن هذا لا يعد مسوغاً أمام أديب أو شاعر معين لكى يبسمل " الأم والابن " ، مشيرا إلى أن النزعة النصرانية الإنجيلية الموجودة لدى الشاعر " إبراهيم نصر الله " قد تكون وراء استخدام كلمة " البسملة " فى غير موضعها الصحيح .

وتساءل ما معنى أن يعنون شاعر ما ديوانه الشعرى بعبارة " باسم الأم والابن " التى تثير على الفور المقارنة بأول آية نزلت من القرآن الكريم وهى " بسم الله " مؤكدا أن " البسملة " مرادفة باستمرار للفظة الجلالة ، وهى من أسماء الله الحسنى ، وبالتالى لا يجوز التطاول على خصوصية هذا المعنى ، مهما كانت الأسباب والأعذار .

وأكد البيان الصادرعن مديرية الأوقاف بدمشق أن الديوان به الكثير من القصائد التى تحمل عددا من الجمل والصور التى تحتوى على مضامين ومعانٍ متضادة مع قواعد الدين سواء الإسلامى أو المسيحى ، ففى الصفحة " ٥١ " من الديوان يحاول الشاعر إبراهيم نصر الله أن يرسم صورة باهتة وبلا ملامح لحالة معينة عندما يقول :

صدرى أحق
لأنك من دون خلق إلهى !!

فهنا يرتكب الشاعر الخطأ القاتل ويتطاول على أبسط قواعد الدين ، وهى أن كل شىء فى هذ العالم مخلوق من قبل الله ، وأنه لا يوجد كائن حى إلا وهو مخلوق من البارى سبحانه وتعالى ووحدهم الشيوعيون والماديون هم الذين لا يؤمنون بوجود الخالق ، ويزعمون أن الطبيعة قد خلقت نفسها بنفسها ، وليس معلوما إذا كان الشاعر إبراهيم نصر الله من هؤلاء الماديين أو الشيوعيين المصرين على عقيدتهم الباطلة .

كما أشار البيان - أيضا - إلى أن الشاعر قد كرر فى أكثر من مكان فى ديوانه مواقف ومظاهر الإلحاد ، وكأنه يصر على التأكيد أن ما أورده ليس عفوياً ، ولا مجرد خطأ عابر ، بل هو مقصود ومتعمد ، وهو حرف بذاته ولذاته ، وهذ ما يفعله فى الصفحة رقم ٢٤ من الديوان عندما يقول :
" اقتلعوا الرب النائم فى عينى الطفل "
فالغريب أن يحلو للشاعر تصوير الإله العظيم بكل جبروته وقدرته أنه نائم فى عين طفل ، بل إن الطامة الكبرى هى فى دعوة الشاعر المزعومة إلى اقتلاع الرب من عينى الطفل النائم ، فهل بعد هذا الكفر كفر ؟ !

وأضاف البيان أن كون الشاعر إبراهيم نصر الله مسيحيا لا يعطيه الحق فى التطاول على الدين ولغة القرآن الكريم بهذه الصورة الوقحة وهذا الأسلوب الذى تفوح منه رائحة الإلحاد والعنف الفكرى ، فهل يعتقد الشاعر أنه بمجرد أن عنوان ديوانه " بسم الأم والابن " فقد ضرب فى السوق وقد أصبح الناس يتزاحمون عليه ؟ !
وهل يرى أن نعت الخالق بنعوت لا تليق به ، يجعله مميزاً ومشهوراً كما يظن ، ويتصور بشكل خاطئ وخطير ؟ !
والواضح أن إبراهيم نصر الله قد سار فى نفس الطريق الذى سار عليه الروائى السورى ممدوح عزام الذى أثار ضجة حوله ، وهى تبدو أنها مقصودة ومفتعلة ، عندما تطاول على المقدسات الدينية ، فى روايته " قصر المطر " الأمر الذى أثار ضده ردود فعل غاضبة من رجال الدين .

على أنه يبدو مما سبق أن الذين قاموا بمصادرة الديوان نظروا إليه من وجهة نظر دينية وأخلاقية فى المقام الأول دون اعتبار لآليات الخطاب الإبداعى القائم - فى الأساس - على خلق عالم جديد من الخيال عبر الكتابة ، كذلك يبدو أن خطاب المصادرة - هنا - قائم على مبدأ التكفير دون مناقشة المبدع فيما يكتب أو التمعن

فيما يمكن أن يسمى بـ " بلاغة الخطاب الشعرى " الذى يستفيد من الموروث الدينى قدر استفادته من المنجز الواقعى فى التعبير عن دواخل إنسانية .

وكون الشاعر إبراهيم نصر الله مسيحيا لا ينفى عنه الاستفادة من بلاغة القرآن الكريم داخل النص الشعرى ، ونظرة سريعة إلى تاريخ الشعر العربى سنجد أن صفحته حافلة بعدد هائل من الشعراء المسيحيين الذين كان لهم أثر كبير فى إثراء الحياة الإبداعية العربية بداية من " جرير " ومرورا " بالأخطل الصغير " وخليل مطران وجبران ووديع سعادة وعبده وازن وغيرهم الكثير ، الذين كانت الثقافة الإسلامية أحد الروافد المهمة فى تجربتهم الشعرية ، التى تظهر فيها بصورة واضحة ملامح التصوف الإسلامى ، ربما أكثر من التراث القبطى .

وهذا بالتالى يؤكد أن الشعر هو ابن شرعى للغة مهما كان خطابها الدينى ، والشعر كما تعلمنا ومازلنا هو وليد التمرد والكشف والبناء على غير مثال ، وعلى حد تعبير الصديق الشاعر حلمى سالم " ليس هناك مازورة خاصة للكتابة الشعرية " ، وإلا لانتفى الجهد الإبداعى القائم على الخلق والابتكار .

وصايا الشهاوى فى عشق النساء

هل أصبحت المصادرة هى الوسيلة الوحيدة لرفض الإبداع أيا كان مستواه ، فباسم الدين والأخلاق والعادات والقيم تتوالى المصادرات وتتنوع طرق الحجر على الفكر والفن وتأتى مصادرة ديوان " الوصايا فى عشق النساء " للشاعر أحمد الشهاوى كحلقة من حلقات العزلة والاختناق التى يفرضها البعض متمسحين بالدين وهو بمفهومه السمح منهم براء .

فمن أعطى الحق لهؤلاء الذين يعتريهم فى الأساس خوف عميق من الثقافة الجادة المغلفة بأسئلة وجودية وجوهرية تبحث عن العلاقات المتشابكة فى المجتمع وتستنهض عقل الأمة وضميرها ، الذى عانى كثيراً من ويلات وعواقب مثل تلك المصادرات التعسفية التى لا تنبع من أساس فكرى بقدر ما تنبع من ذهنية تأخذ بالقشور دون أن تستخلص المعنى المراد والكامن خلف بنية النص الأدبى .

وعلتهم فى ذلك واحدة لا تتغير على مدى قرون طويلة ، من كون النص به إيحاءات جنسية أو تحريف لنص مقدس متناسين أن أحد أساسيات البلاغة العربية - وهى عصب أى عملية إبداعية شعرا كانت أو نثرا - هى الرمز بفعله المتخيل ، أو ما يسميه أصحاب المدارس النقدية فى العصر الحديث بـ " الدال والمدلول " .

ويا للغرابة فكثير من رجال الدين الذين اعتمدوا على فقه المصادرة هم بالأساس أزهريون درسوا مثل تلك القواعد باستفاضة وكان أحرى بهم أن يتخذوا من المناقشة والحوار سبيلا إلى استخلاص النتائج بدلا من الحكم بمعايير أولية تؤدى فى النهاية إلى الفتنة التى هى أشد من القتل كما أكد النص القرآنى .

وهذه الفتنة قد أرقتنا - كثيرا - بما زرعته فى جسد المجتمع من فزع وخوف ، نتيجة ما أدت إليه من عواقب مازال الجميع إلى الآن يجنى آلامها ، فقد أدت على سبيل المثال مصادرة أعمال المفكر د . فرج فوده من قبل علماء الأزهر ، وبعد المناظرة الفكرية التى تمت بينه وبين الشيخ محمد الغزالى بمعرض القاهرة الدولى للكتاب ، إلى اغتيال هذا الكاتب الليبرالى الشجاع الذى اقترنت أفكاره

بمواقفه ، مع العلم أنه كان حريصاً كل الحرص على أن تخرج إجتهاداته الفكرية من أساس إسلامى مع المطالبة بإعطاء كل أفراد المجتمع حقوقهم الأساسية أيا كان دينهم .

وبالمثل جاءت فتنة " الوليمة " التى أثارها الكاتب د. محمد عباس فى مقال نشر فى جريدة " الشعب " لسان حال حزب العمل والتى جاء فيها بقراءة مغلوطة لبعض مجتزءات من رواية " وليمة لأعشاب البحر " للكاتب السورى " حيدر حيدر " والتى صدرت طبعتها الثانية عن الهيئة العامة لقصور الثقافة عام ١٩٩٩ ، مع العلم أنها صدرت فى طبعتها الأولى عام ١٩٨٣ ، ولم يلتفت أحد إلى مثل هذه العبارات التى اجتزأها " عباس " من السياق الروائى وكانت سببا فى فتنة كبرى أضرم نارها مشعلو الفتن والحرائق من الجماعات المتطرفة وراح ضحيتها طلاب أبرياء من جامعة الأزهر الذين تظاهروا دون معرفة باسم الروائى أو الرواية نفسها وكان من نتيجتها - أيضا - إغلاق حزبه وجريدته وتشريد عشرات الصحفيين .

وفى هذا الصدد أذكر عبارة قالها المفكر الإسلامى الراحل د. سيد رزق الطويل مفادها " أن التفكير فى مصادرة الفكر هو نتائج عصور التراجع حيث يسود الجمود والتعصب والشعور بالعجز " فهل صرنا إلى هذا الوضع الخطير ، إن موجة مصادرة الكتب التى بدأت تنشب أظفارها فى الأرض المصرية باتت تثير العديد من الأسئلة وعلامات الاستفهام ، فقد قيل على سبيل المثال فى رفض المؤسسة الدينية للمجموعة القصصية لإدوار الخراط " مخلوقات الأشواق الطائرة " إنها تخدش الحس الأخلاقى ، والتأويل نفسه قيل عن قصيدة " الوشم الباقى " للشاعر عبد المنعم رمضان والتى نشرتها مجلة إبداع فى عددها الصادر فى أكتوبر ١٩٩٢ ، والتى وقف فيها اتحاد الكتاب المصرى موقفا متخاذلا ، والغريب أن الأديب ثروت أباظة الرئيس السابق للاتحاد قدم شكوى إلى د. سمير سرحان - رئيس الهيئة العامة للكتاب - يستنكر فيها هذه القصيدة والتى كانت سبباً فى مصادرة العدد .

وكذلك جاءت مصادرة ديوان " آية جيم " للشاعر حسن طلب بدعوى ما فيه من خدش للحس الدينى ولاتكائه على الاقتباس من القرآن ، وكلتا التهمتين التصقتا بديوان الشهاوى الأخير ، مع العلم أن هذا الديوان قد حاول البعض مصادرته منذ عدة شهور بعد صدور طبعته الثانية من مشروع مكتبة الأسرة ، فكون د .

سمير سرحان لجنة لفحص الديوان ـ بعد سحبه من الأسواق ـ وقد جاء تقرير هذه اللجنة فى صالح الديوان مؤكدا أنه لا يوجد به ما يخدش الحياء .

وهذا التقرير يشبه كثيرا التقرير الذى قدمته اللجنة التى شكلها الفنان فاروق حسنى لقراءة رواية " وليمة لأعشاب البحر " والتى تكونت من النقاد الراحل د . عبد القادر القط ، و د . صلاح فضل ، ود. مصطفى مندور ، والكاتب الصحفى كامل زهيرى ، وقد جاء فيه " إن إعادة نشر هذه الرواية لا يمكن أن يعد مساسا بالدين ، ولا يجوز محاكمتها من منظور غير أدبى وما قيل عنها فيه تجن كبير عليها وتحريف لواضعها وتجاهل لقيمتها الفنية المتميزة .

لكن للأسف من يتخذون من المصادرة من أجل المصادرة موقفا لهم لا يقرأون الماضى جيدا ، بل إن البعض منهم يقف عند إسلام عصور الظلام فى فترة الانحطاط متبنين أفكار الوهابية والمهدية وغيرها ، متناسين الحس الإسلامى فى نقائه وصفائه متجاهلين الشعار الذى ساد فى فترة المد القومى " الدين لله والوطن للجميع " والذى كان إيذانا ببدء مرحلة جديدة من تطور المجتمع المصرى ، الذى سبقه وواكبه مجموعة من حركات التنوير الفكرى والتى قادها فى الأساس رجال دين فمن يغفل الدور الذى قام به رفاعة الطهطاوى أو على مبارك أو الإمام محمد عبده .

ومن العجيب فى الأمر أن فكر المصادرة دائما ما يعود على أهله ، ولعل أقرب مثال على ذلك ما حدث للدكتور عبد الصبور شاهين الذى كان أحد الأسباب الرئيسية فى قضية الدكتور نصر حامد أبو زيد فقد قامت المؤسسة الدينية التى ينتمى إليها بمصادرة كتابه ، " أبى آدم " فذاق من نفس الكأس التى سقى منها الآخرين .

وما يحدث ـ الآن ـ يدخل فى نطاق التراجيديات الكئيبة ويفارق الرؤية الرحبة التى كانت فى بدايات القرن الماضى ، فقد كنا نرى الرأى والرأى الآخر فى اتساق حميم فيكتب إسماعيل أدهم ـ على سبيل المثال ـ " لماذا أنا ملحد " ؟ ويرد عليه بقدر كبير من الفكر والفهم " محمد فريد وجدى " لماذا أنا مؤمن " ؟ حتى عندما تمت مصادرة كتاب " الشعر الجاهلى " لطه حسين كانت هناك معركة فكرية قائمة على الجدل الفلسفى والمنطق وانتهت بحكم القاضى المستنير " محمد نور " الذى أكد فى حيثيات الحكم أن الكتاب بحث جيد ولكاتبه حرية التعبير ،

وبالمثل ما حدث لكتاب " الإسلام وأصول الحكم " لعلى عبد الرازق " و " الكتاب المنبوذ لأنور كامل ، فالسجال والحوار دارا على صفحات المجلات والجرائد دون أن يتطرق إلى الإرهاب الجسدى والفكرى ، مثلما حدث مع نجيب محفوظ وطعنة السكين الشهيرة فى رقبة عميد الرواية العربية وكذلك التصفية الجسدية للدكتور فرج فوده .

ولو نظرنا سريعا إلى الفكر الدينى الذى أرسى قواعده " النبى " صلى الله عليه وسلم ، سنجد أنه لم يقابل أى فكر مخالف إلا بالحوار وبمبدأ " وجادلهم بالتى هى أحسن " .

حتى مع من أهدر دمه مثل " كعب بن زهير " الذى ألقى عليه القصيدة الشهيرة " بنات سعاد " فأحسن الرسول وفادته وتحول - بفعل سحر البلاغة من موقفه الرافض لكعب إلى موقف الصديق ، وبالمثل فعل الرسول مع الشاعر النابغة الجعدى الذى تطاول فى الفخر بقومه حتى أوصلهم إلى درجة يرفضها الدين ، ويأتى هذا الموقف من كون النبى " محمد " صلى الله عليه وسلم كان يعطى الشعر والأدب أهمية أخرى حتى ولو جاء على لسان كافر وهو القائل " إن من الشعر لحكمة "

وهذه الرؤية فى رحابتها واتساع أفقها تخالف ما يذهب إليه المغالون فى الرفض دون أسس صحيحة ، بعد أن تركوا سماحة الحوار وراحوا ينظرون إلى الحياة بنصف عين .

ادب ونقد مارس٢٠٠٤

الأدب فى أروقة المحاكم

مسافة فى عقل رجل

فى عام ١٩٨٨ صدرت رواية " مسافة فى عقل رجل " للكاتب علاء حامد ، التى ظلت متداولة فى السوق لمدة عامين إلى أن كتب أحمد بهجت فى عموده اليومى بالأهرام مقالا تحريضيا تحت عنوان " سلمان رشدى أخر فى مصر " اتهم فيه مؤلف الرواية بالتطاول على الأديان والسخرية من الأنبياء ، وبعد أيام أصدر مجمع البحوث الإسلامية تقريراً يتهم المؤلف بإتيانه لأفكار تدعو للإلحاد وإنكار الأديان السماوية ، بعد ذلك تطورت الأحداث حيث قامت مباحث المصنفات الفنية بمصادرة الرواية وتم القبض على علاء حامد وإيداعه بسجن طره الذى ظل محبوسا فيه لمدة ثلاثة أشهر ، أفرج عنه بعدها بكفالة مالية تقدر بألفى جنيه ، فى شهر يوليو ١٩٩٠ ، ولم يكد يخرج من سجنه حتى فوجئ بوقفه عن العمل وتحويله إلى النيابة الإدارية التى أقرت بفصله من وظيفته كمأمور بمصلحة الضرائب ، ولأن المصائب لا تأتى فرادى كما يقول المثل الشعبى ، فقد صدر حكم يعد الأول من نوعه فى تاريخ مصر فى ٢٥ يناير ١٩٩١ ، حيث أصدرت محكمة أمن الدولة حكماً باعتبار تأليف " علاء حامد " لروايته جناية ، وقضت المحكمة بحبس المؤلف والطابع فتحى فضل والموزع محمد مدبولى صاحب مكتبة مدبولى بميدان طلعت حرب ثمانى سنوات لكل منهم ، وتغريم كل واحد منهم ١٥٠٠ جنيه ، وتأتى غرابة الحكم فى كونه المرة الأولى التى تشهد المحاكم المصرية مثله ، نظرا لتضمنه عقوبتين معا وهما الحبس والغرامة ، بينما النص القانونى يقضى بتخير إحداهما وليس الاثنتين معا .

صلاح الدين محسن . . التنوير بطريقة المصطبة

فى يوليو عام ٢٠٠٠ أصدرت محكمة جنح طوارئ أمن الدولة بالجيزة حكمها فى قضية عضو اتحاد الكتاب المصرى صلاح الدين محسن بالحبس ٦ أشهر مع الشغل مع إيقاف تنفيذ العقوبة ، وذلك بعد أربع جلسات ، وقد صدر الحكم برئاسة المستشار حسن فريد ، وبحضور أشرف العشماوى رئيس نيابة أمن الدولة .

وهذا الحكم على الرغم من كونه مع إيقاف التنفيذ إلا أنه ينطوى على إدانة

صريحة للكاتب الذى وجهت إليه تهمة " استغلال الدين فى الترويج لأفكار متطرفة " بقصد الإساءة للدين وإثارة الفتنة عن طريق الكتابة ، وذلك لتأليفه أربعة كتب هى :
" عبعاطى " و " ارتعاشات تنويرية " و " مسامرة مع السماء " و " مذكرات مسلم ".

وهى الكتب التى تضمنت - على حد ما جاء فى حيثيات الحكم - ازدراء وتطاولا على الإسلام وعلى ذات الله عز وجل ووصفا للرسول الكريم والقرآن الكريم بأوصاف التحقير والازدراء .

ورغم ذلك فقد جاء " صلاح محسن " إلى قاعة المحاكمة فى أولى الجلسات ونطق بالشهادتين ، وأعلن أنه لم يقصد الإساءة للإسلام بل يحترمه ، وما كتبه مجرد آراء فلسفية تعبر عن وجهة نظره .

من الجدير بالذكر أن " صلاح " يعمل بائع بويات محلية ويحمل عضوية عاملة باتحاد كتاب مصر رقم ١٧٠٥ لسنة ٢٠٠٠ وعمره ٥٢ سنة ، ويمارس التأليف منذ عام ١٩٩٢ ، وقد تم القبض عليه فى ١٠ مارس ٢٠٠٠ ، وقد أمرت النيابة بحبسه ، وقد اعترف فى التحقيقات بأنه ألف كتبه وقام بطبعها وتوزيعها على حسابه الخاص حتى يضمن وصولها للقراء ، وقال إن أفكاره تعتمد على أن الدين هو سبب تخلف المسلمين ، وأكد على ضرورة الأخذ بأسباب التقدم الحديثة حتى تتقدم الأمة الإسلامية بعيدا عن خزعبلات الأديان .

جميلات العمرى فى صلاة الجمعة

يبدو أن الكاتب محمد عبد السلام العمرى موعود بالعذاب على حد تعبير أغنية عبد الحليم حافظ الشهيرة ، فقد وقع تحت طائلة الرقابة أكثر من مرة ، كانت البداية مع قصة " بعد صلاة الجمعة " والتى نشرها لأول مرة فى جريدة الأهرام فى ١٩ / ٧ / ١٩٩١ ، والتى أحدثت بعد نشرها عاصفة شديدة بدأت بمقال للشيخ محمد الغزالى نشره فى جريدة الشعب بتاريخ ٣٠ / ٧ / ١٩٩١ تحت عنوان " هذا ديننا " رفض فيه ما طرحته القصة من أفكار اعتبرها " الغزالى " كذباً وافتراء ووصف فيها العمرى بأوصاف قاذعة منها " أى دماء أيها الأحمق " و " ألا فليهنأ المجرمون من قتلة ولصوص بدفاع هذا المحامى المبطل عنهم وليخالط الروع والفزع أفئدة الكبار والصغار ، لأن بعض الناس يكره التأديب والعقاب . . !! "

ومع بداية عام ٢٠٠٣ أصدر العمرى رواية " الجميلات " والتى وصلت أحداثها إلى أروقة المحاكم ، بعد المقال الشهير للكاتب الكبير أنيس منصور بعموده "" مواقف " بجريدة الأهرام يوم ٦ / ١ / ٢٠٠٣ واصفا الرواية بأنها " كتاب جنسى " ، وأن الكاتب يستخف بالمقدسات الدينية ، ويجب أن يموت بأيدينا وأمام أعيننا " وغيرها من الألفاظ التحريضية ، وعلى أثر هذا المقال المثير قامت مباحث المصنفات الفنية بمصادرة الرواية يوم ١٥ / ١ / ٢٠٠٣ بقرار من نيابة أمن الدولة العليا رقم ٣٢٠ لسنة ٢٠٠٣ ، والذى أصدرت محكمة شمال القاهرة - بعد ذلك قرارا بإلغائه والإفراج عن الرواية مع التصريح بتداولها .

الحجاب رؤية عصرية

أثيرت فى الفترة الأخيرة قضية الحجاب وقد شهدت مناقشات عديدة خاصة بعد تصريحات شيخ الأزهر د. محمد السيد طنطاوى وفى تلك الأثناء كانت الكاتبة " إقبال بركة " قد أصدرت كتابها " الكتاب رؤية عصرية " تناولت فيه إشكاليات تلك القضية وربطها بالواقع المعاصر .

وقد أثار الكتاب عاصفة من الجدل وصل إلى ساحة القضاء حيث قام منشاوى غانم جابر المحامى برشيد بمحافظة البحيرة بتقديم عريضة اعتراض إلى رئيس محكمة القضاء الإدارى " ونائب رئيس مجلس الدولة ، يطالب فيها بالحكم بوقف الترخيص من الجهة التى قامت بطبع ونشر وإصدار كتاب " الحجاب رؤية عصرية " - وهى دار الهلال - ، وسحب النسخ من الأسواق والمكتبات العامة - وذلك على حد تعبيره - لما تضمنه الكتاب من مغالطات وافتراءات على الإسلام .

والأكثر من ذلك طالب شطب اسم المؤلفة من نقابة الصحفيين ومنعها من ممارسة الكتابة داخل جمهورية مصر العربية ، وإلغاء جميع القرارات الصادرة التى تعارض وتحارب الحجاب ، ومعاقبة المؤسسة الصحفية التى تعمل بها الكاتبة ، وكذلك نقابة الصحفيين ، ووزير الثقافة المصرى ، وعلى ما أعتقد أن ما ذهب إليه صاحب الدعوى فيه كثير من الأمور التى جانبت الصواب ، وحكمت بأحكام ظاهرية بعيدة عن جوهر القضية التى مازالت مثار جدل فهى قضية جدلية بالأساس ، أما أن يطالب أحد برفع اسم صحفى من النقابة أو منعه من الكتابة فهذا أمر به قدر كبير من التعسف والجور ، والمبالغة التى لا طائل من ورائها سوى الضجة الإعلامية التى يريدها صاحب الدعوى ، التى رفضتها - بعد ذلك - المحكمة فى أولى جلساتها .

نوال السعداوى ، وسقوط الإمام

عمد الرقيب منذ قديم الزمان على ملاحقة الإبداع إما بالرفض أو النفى أو الحرق منوعا فى أسلحته وطرق سطوته ، كقوة مناهضة لحرية التعبير - وكانت فلسفته - دائما - الإلتزام بفكر المصادرة لا المحاورة ، وقد عاد ذلك بالسلب على المبدع والمتلقى ، فالأول نشأ بداخله ما يسمى بـ " الرقيب الذاتى " وهو أخطر أنواع الرقابة ، والثانى أصبح يتشكك وبداخله الريب فى كل ما يقرأ ، وفى الفترة الأخيرة أطلقت الدولة يد المؤسسة الدينية المتمثلة فى الأزهر ومشايخه ومجمع البحوث الإسلامية لتصادرما تشاء ومتى تشاء دون مناقشة .

وقد دأبت هذه المؤسسة على ملاحقة الكتب التى تصدر فى مصر لتقيم ما يشبه محاكم التفتيش التى تعود جذورها إلى القرون الوسطى وكأننا نعيش عصر كهنوت مرة أخرى .

فى هذا الإطار جاءت مصادرة أربعة كتب - دفعة واحدة - فى الأيام القليلة الماضية هى : " الماسونية ديانة أم بدعة ، لإسكندر شاهين الذى جاءت مصادرته بدعوى أنه يروج للماسونية التى تحارب الأديان ومنها الإسلام بالطبع.

أما الكتاب الثانى فهو " نداء الضمير " لمؤلفه على يوسف على بدعوى أنه يناقش السنة الصحيحة الواردة فى صحيحى البخارى ومسلم ، وعلى الرغم من أن هذا الكتاب لا يتجاوز عشرين صفحة من القطع الصغير ، ويوزعه مؤلفه باليد نظرا لأنه طبع منه طبعة محدودة لا تتجاوز مائتى نسخة .

أما الكتاب الثالث فهو " مدينة معاجز الأئمة الاثنى عشر ودلائل الحجج على البشر " لسيد هاشم البحرانى بدعوى أنه ينسب معجزات الأنبياء للأئمة الاثنى عشر .

ولعل الأكثر غرابة هو مصادرة رواية " سقوط الإمام " لنوال السعداوى التى صدرت طبعتها منذ أكثر من عشرين عاما مما يذكرنا برواية " وليمة لأعشاب البحر " للكاتب السورى حيدر حيدر والتى صدرت طبعتها الأولى عام ١٩٨٣ وما دار حولها - منذ ثلاثة أعوام - وكان من ضحاياها فريق عمل كامل بالهيئة العامة

لقصور الثقافة وإغلاق حزب سياسى وجريدته ، حزب العمل وجريدة الشعب ورغم ذلك كانت تلك المصادرة سبباً فى ذيوع الرواية وانتشارها وطبعها بعد ذلك أكثر من طبعة جديدة .

ولعل ما حدث فى جريمة كبرى فى حق الإنسانية باعتبار أن تعطيل العقل ومصادرته امر ترفضه المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وترفضه الأديان منه الدين الإسلامى .

والخطورة هنا ليست فى موقف الأزهر قدر ما تكمن فى موقف الدولة متمثلة فى وزارة العدل التى منحت لعدد من شيوخ مجمع البحوث الإسلامية ، صفة الضبطية القضائية ، وذلك بالقرار رقم ٤٣٩٢ وقد استند القرار على القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ والخاص بتنظيم طبع المصحف الشريف والأحاديث النبوية .

ومما لا شك فيه أنه لا توجد أدنى مشكلة فى أن يشرف الأزهر على طبع المصحف والأحاديث النبوية والعمل على حمايتها من أى تحريف بل إن ذلك يعد من صميم عمل المؤسسة الدينية المنوط بها - فى الأساس - الحفاظ على الدين لكن للأسف فإن قرار وزارة العدل - فى حد ذاته - قرار ذو بعد زئبقى ، فقد بحث مشايخ المجمع ، فى جذور القوانين المنظمة للأزهر خاصة القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والخاص بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها دور الأزهر فى الرقابة على الكتب والمصنفات الفنية حيث نصت المادة رقم ١٥ على " أن مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية وهو يختص بتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسى والمذهبى وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفى كل بيئة ، وبيان الرأى فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة وقد جاء نص المادة رقم ١٧ من اللائحة التنفيذية من القانون المذكور والصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ليؤكد ويحدد دور مجمع البحوث الإسلامية فى تتبع ما ينشر عن الإسلام والتراث من بحوث ودراسات فى الداخل والخارج للانتفاع بما فيها من رأى صحيح أو مواجهتها بالتصحيح والرد .

ويتضح من هذه المادة أنه لا يوجد سند قانونى للأزهر فى مراقبة الإبداع الأدبى والفنى - فقط - كل ما له هو أن يتتبع ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامى من بحوث ودراسات من أجل الوصول بها إلى درجة من الصفاء فى

توجيه الرأى نحو فكر دينى صحيح دون أدنى مصادرة لأنها ليست داخلة فى اختصاصاته .

ولعل ما حدث مع رواية سقوط الإمام هو أمر مضحك فى عدة جوانبه .
أولها : أنها صادرة منذ أكثر من عشرين عاما ومتداولة فى السوق منذ ذلك التاريخ فلماذا لم يقم الأزهر ومشايخه بمصادرتها طوال السنوات السابقة ، فلو كان بها ما يسئ ما تركها طوال عقدين من الزمن .
ثانيا : أن الرواية لم تمنع فى الأساس من كونها تحتوى على مخالفة دينية بقدر ما منعت لأسباب سياسية ، وهذا يدعونا لكى نتذكر ما حدث مع شرائط الشيخ إمام عيسى وما يحدث لها حتى الآن فخطابها مقارب للأحداث السردية فى رواية سقوط الإمام حيث يجتمع الاثنان فى نقض الخطاب الساداتى .

وهنا يبرز الدور الخطير الذى يلعبه فقهاء السلطان الذين دأبوا على مر العصور على تأديب المخالفين والمعارضين لسياسة الحاكم بالعصا الدينية فكانوا أداة طيعة فى يد الساسة لجلد معارضيهم باسم الدين .

ومع أن رواية " سقوط الإمام " ليست على المستوى الجيد من ناحية التكنيك الروائى والبناء الفنى واعتمدت كاتبتها - كثيرا - على الشعارات السياسية وإقحامها إقحاما داخل النص ، وأفسدت كثيرا من جماليات الرؤية .

إلا أننى لست مع من يقولون بأن عنوان الرواية خاصة كلمة الإمام جاء للترويج وللدعوة من أجل المصادرة كمشاكسة مع رجال الأزهر ، أو على حد تعبير شاكر النابلسى الذى يقول بالحرف الواحد " أنا ضد دعوة التضامن مع نوال السعداوى التى أقحمت كلمة الإمام فى عنوان روايتها وبدلا من أن يكون عنوان الرواية سقوط الرئيس أو سقوط السادات قالت سقوط الإمام لكى تستدرج الأزهر وأشياخه إلى ساحة الفضائح الثقافية والدينية ، وقد نجحت نوال السعداوى فى ذلك وهى التى توصف بسيدة الإثارة والكتابة الفضائحية .

فإن فى مثل هذه الآراء ذريعة للآخر الذى ينتهج نهج تكفير المجتمع وتلمس الأخطاء من أجل إخصاء الحرية الفكرية ووضعها فى ثلاجة الموتى ، حتى تعود البشرية أدراجها .

وتخرج من قواميس التاريخ أقبح الأوصاف التى عرفتها الإنسانية كالزندقة والهرطقة والمروق مما ينقض الجماليات الروحية للأديان - التى يدعى - كثير من أصحاب المصلحة أنهم حراسها وما دروا جوهر الدين الذى يقول عنه الرسول محمد بن عبد الله علية الصلاة والسلام الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه " وهو القائل " يسروا ولا تعسروا ، وبشروا ولا تنفروا "

ونظرة سريعة إلى الخطأ الدرامى لرواية سقوط الإمام سنجد أن نوال السعداوى قد بدأت كتابتها فى داخل السجن عندما اعتقلها السادات مع مجموعة السياسيين والمفكرين فى سبتمبر من عام ١٩٨١ موضحة فيها ملامح التسلط السياسى ، حيث تدور أحداثها حول رئيس فى بلد ما يحكم الشعب بقبضة من حديد لكن يتم اغتياله فى لحظة احتفاله بعيد انتصاره على الأعداء ثم تبدأ أجهزة الأمن بملاحقة ابنته غير الشرعية لأن شكوكا دارت حول تورطها فى عملية الاغتيال إلى أن يتم اعتقالها وإعدامها .

وعلى ما أعتقد أن نوال السعداوى استقت أحداث روايتها من جذور واقعية صرفة ، وقد قالت ذلك أكثر من مرة مبينة أنها قصدت بالإمام السادات لأنه كان يطلق على نفسه الرئيس المؤمن وعلى ما أرى أنها قصدت بالابنة غير الشرعية جماعة الإخوان المسلمين الذين اصطفاهم السادات ليأمن مكرهم فعاد عليه .

البنا ولاهوت التحرير

تأتى مصادرة كتاب " مسئولية فشل الدولة الإسلامية فى العصر الحديث للمفكر الإسلامى الكبير جمال البنا كحلقة من دائرة مفرغة تفرضها السلطة الدينية على الفكر والاجتهاد - وهما مبدأن أساسيان - فى الدين الإسلامى ، فمن اجتهد وأصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر واحد ، ونظرة سريعة إلى الجهد التنويرى فى كتابات جمال البنا والتى تجاوزت المئة مؤلف نجدها - تصب فى معظمها فى إطار تجديد الخطاب الدينى مثل ، حرية الاعتقاد فى الإسلام ، والأصول الفكرية للدولة الإسلامية ، والإسلام كما تقدمه دعوة الإحياء الإسلامى ، وبعضها الآخر يهتم بقضايا العمال والمهمشين نذكر من ذلك كتبه " تاريخ الثقافة العمالية " و " الحرية النقابية " وغيرها .

ولعل من الأشياء التى تثير دائما ثائرة أصحاب الفكر التقليدى تجاه أفكار البنا هو كشفه لمناطق مسكوت عنها فى التاريخ الإسلامى - وهذه إحدى وظائف المفكر التقدمى - رغم أنه دائما يؤكد على أن القرآن الكريم هو المرجعية الوحيدة التى من خلالها يستطيع المسلم أن يستكشف بها ما يمكن أن يسمى بالفهم الإيجابى للدين ، بعيدا عن تقعرات الفقهاء - خاصة فقهاء السلطة أصحاب المناهج التبريرية الذين يلجؤون إلى تسييس الدين لخدمة أصحاب النفوذ ولذلك يؤكد البنا - خاصة فى الفترة الأخيرة - من إنتاجه الفكرى على أن " الإسلام دين وأمة وليس دينا ودولة " وله مؤلف شهير تحت هذا الاسم .

وقد ظلت حرية الفكر من أهم شواغله باعتبارها من أهم وأقدس القضايا التى يجب أن يحارب فى سبيلها كل واحد لديه أدنى معرفة عن أسباب تقدم الأمم والشعوب ، فعلى حد تعبيره الحرية هى التى تفسح المجال للمواهب والمبادرات الفردية وهى التى تظهر الأبعاد المتعددة فى كل قضية فى حين لا يستطيع الفرد سوى رؤية بعد واحد ، والحرية هى التى تسمح بالنقد واكتشاف الأخطاء منذ أن تظهر وبهذا يحال بينها وبين أن تتفاقم وتستشرى ، بل إن الإيمان الدنى نفسه يزدهر وينمو ويثمر ، فى مناخ الحرية ، ومن يقرأ كتابيه " مطلبنا الأول هو الحرية " و " الإسلام وحرية الفكر " سيجد هذا البعد المرتبط بجوانب اجتماعية وتاريخيه تؤكد على دور المجتمع المدنى بمؤسساته المختلفة باعتبارها تحقق قوى الشعب ، وهذه الحرية - من وجهة نظر البنا - ليس ليلحق رقابة عليها لأنها هى الوسيلة

للتعرف على الحق وضبطه .

وهو نراه أيضا فى كتابه " مسئولية فشل الدولة الإسلامية فى العصر الحديث " ورغم أن الفصل الذى ثارت حوله ثائرة مجمع البحوث الإسلامية بعد بلاغ من مواطن من محافظة كفر الشيخ - جاء تحت عنوان "بين التقوقع والتميع ، والذى طرح فيه البنا ، جواز زواج المتعة وهو الزواج المحدد بمدة بالنسبة للطالب أو العامل المغترب فى بلد أوروبى عملا بقاعدة فقهية شهيرة وهى " العمل بأخف الضررين " وحفاظا عليه من الوقوع فى الزنا ، مع العلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد رخص بهذا النوع من الزواج المحدد المدة وجعل أحكامه كأحكام الزواج باستثناء المدة ، وقيل إن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عنه بعد ذلك ، ولكن المسلمين ظلوا يمارسونه طوال خلافة أبى بكر وجزء من خلافة عمر الذى نهى عنه - بعد ذلك - وحرمه ويروى جمال البنا أن تحريم عمر يفهم منه بوضوح أنه هو الذى حرمه وليس الرسول ، ولو كان نهى عمر مبنياً على نهى الرسول لما احتاج إلى أن ينهى عنه ولأحال الأمر على نهى الرسول فهو أولى ويكاد يكون من المحقق أن عمر رضى الله عنه خشى إساءة استخدام الناس لهذه الرخصة فبادر بسد بابها وكان مصيبا فى اجتهاده هذا .

ويرى البنا أن التحليل والتحريم مردهما إلى الله تعالى وليس لأحد من البشر وتحريم عمر لها لا يعنى استمرار تحريمها إذا جدت الأسباب التى من أجلها رخص الشارع فيها ، وهو ما نعتقد أنه ينطبق على الحالة التى نحن بصددها ، حالة المغتربين واستخدام هذه الرخصة سيحل عددا من المشكلات - على حد تعبيره - منها عدم التورط فى زواج دائم مما يترتب عليه - لو حدث طلاق - أن تأخذ الزوجة الأجنبية نصف مال الزوج .

ورغم جراءة طرح تجربة البنا ، إلا أن بها كثيرا من الأمور الشائكة - من وجهة نظرى - أولها : إن زواج المتعة فيه تقليل من شأن المرأة - أيا كانت جنسيتها - حيث تتحول إلى مجرد سلعة للاستهلاك اليومى ، والنظر إليها باعتبارها متعة جسدية وهذا مناف للقيم الإنسانية .

ثانيا : أنه قاس رأية على بعض الآراء الغربية مثل رأى " اليون بلون " الزعيم الاشتراكى الفرنسى الذى ألف كتابا سمى فيه مثل هذا الزواج - زواج التجربة - وكذلك رأى القاضى لندسى بالولايات المتحدة الأمريكية وهو قياس - على ما

أعتقد - به قدر كبير من اللبس والخطأ على اعتبار الواقع والتاريخ والمجتمع .

على ما أرى أن الفصل المسمى به عنوان الكتاب " مسئولية فشل الدولة الإسلامية " هو أهم الفصول لما فيه من مناقشة جادة لفكرة الدولة الإسلامية وبيان أسباب فشلها الذى يرى البنا أن الفقهاء الذين لم يكن أمامهم مفر إلا الالتزام بالتصور الفقهى لعبوا دورا مهما فى عدم تقديم رؤية سليمة لمفهوم الدولة ، وباستثناء دولة النبوة وعهد أبى بكر وبداية خلافة عمر لم تكن هناك دولة وهو هنا يرى النموذج الأمثل فى " دولة النبوة " التى تحولت من بعدها الخلافة إلى ملك عضوض قائم على التوريث ، ومع ذلك فقد غلفت رؤية البنا بعض اللبس خاصة فى ضربه مثلا بالسودان كنموذج للدولة الإسلامية الناجحة فى العصر الحديث ، وفاته أن ما حدث فى السودان فى ظل حكم الجبهة الإسلامية التى تحالف فى إطارها العسكر مع رجال الدين كانت سبباً رئيسياً فى تدمير المجتمع السودانى الذى يعانى - الآن - من ويلات التمزقات العرقية والاثنية شمالاً وجنوباً وغرباً وشرقاً .

ومع ذلك يبقى للبنا حق الاختلاف والاجتهاد ، عن وعى وإدراك بمجريات الأمور وهذا يؤكد ضرورة وجود هذا التيار الإسلامى المستنير لإزاحة ما علق بذهن المجتمع من خرافات وأباطيل تراكمت نتيجة اتساع دائرة التيار المتأسلم من ناحية وممارسات فقهاء السلطة من ناحية أخرى

المحيط الثقافى ٢٠٠٤

بن لادن ومحاكمة سيبويه

فى أسبوع واحد من شهر يوليو ٢٠٠٤ عادت المصادرة بوجهها الكريه إلى الساحة الفكرية والثقافية المصرية مرة أخرى ، فقد وجهت الاتهامات إلى كتابين بالتجرؤ على الدين وهما : " شكرا " بن لادن " للمفكر د . سيد القمنى والصادر عن دار المحروسة ، وكتاب " لتحيا اللغة العربية وليسقط سيبويه " للكاتب شريف الشوباشى - وكيل أول وزارة الثقافة للعلاقات الخارجية - والصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وإذا كان الشوباشى لم يقصد فى كتابه أن يمس أى مقدس دينى فإنه قد طرح فكرة تجديد اللغة العربية والخروج بها من تقليدية الرؤية لتواكب متطلبات العصر ، وهى دعوة ليست بالجديدة فقد طرحها العالم اللغوى الكبير الراحل شوقى ضيف منذ أكثر من خمسين عاما فى كتابه القيم " تجديد النحو " ومن قبله بنحو قرن من الزمان جاء كتاب رفاعة رافع الطهطاوى " المرشد الأمين فى تعليم البنات والبنين " كبداية للتجديد التربوى من خلال رؤية تنويرية أمسك بتلابيبها مجموعة من التنويريين بعد ذلك أمثال د. حسين المرصفى الذى ألف كتاباً مهما يعد مرجعاً فى هذا الإطار وهو " الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية " ، ثم جاء الإمام محمد عبده بمشروعه لإصلاح التعليم فى الأزهر والذى بدأه بتدريس كتاب " نهج البلاغة " للإمام على بن أبى طالب والذى شرح حواشيه الشريف الرضى ، وربما أزمة الشوباشى قد جاءت فى الأساس من وجهة نظرى من كونه نظر إلى اللغة العربية نظرة الدارس للغات الأخرى ، بمعنى آخر أنه أراد التجديد من الخارج لا من الداخل بعد أن رصد مجموعة من الاحصائيات حول وضعية اللغة العربية بالنسبة للغات المعترف بها عالميا ، وأنها تأتى فى ذيل القائمة اللغوية ، وهو أمر ليس بمستغرب ، فالتقرير الأخير والصادر فى عام ٢٠٠٥ عن هيئة اليونسكو يشير إلى تردى حقيقى فى الجامعات المصرية ، فالتقرير الذى ضم أهم " ٥٠٠ " جامعة فى العالم لم يحو بين طياته اسما واحدا لجامعة مصرية أو عربية ، وهو مؤشر خطر ، يدل على تراجع واضح على اعتبار أن أول جامعة فى الشرق الأوسط كانت فى مصر وهى جامعة القاهرة .

وتأتى دعوى الشوباشى - الذى وصمه الكثيرون بأنه غير ذى اختصاص لأنه ليس من خريجى أقسام اللغة العربية ، فهو خريج القسم الفرنسى بكلية الآداب جامعة القاهرة تأتى بمثابة فتح ملف تعليم اللغة العربية على المستويات التعليمية كافة باعتبار أن اللغة هى الهوية لأى وطن يقوى بقوتها ويضعف بضعفها ، فهى

تمر الآن بمفترق طرق فإما أن تجدد نفسها فتبقى الشريان الممتد الواصل بين العرب ، وإما أن تسكن فى كهوف الماضى دون أدنى محاولة لرؤية نور الواقع ، وتنزوى كما انزوت اللغة الآتينية فى أوروبا فى مقابل تنامى وصعود لغات ولهجات من الهامش إلى المتن .

. . . . .

أما كتاب " شكرا بن لادن " للدكتور القمنى فهو عبارة عن مجموعة من المقولات التى نشرها تباعا فى مجلات " أدب ونقد " وروز اليوسف " و " الديمقراطية " والتى لم ترق لبعض أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ، الذين حاولوا مرارا النيل من الكاتب من قبل بعد أن أصدر كتابه الشهير " رب الزمان " والذى اقيمت ضده دعوى قضائية وصلت إلى أروقة المحاكم ـ محكمة شمال القاهرة تحديداً ـ فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى ، وصدر حكم تاريخى للقاضى سلامة سليم ببراءة القمنى وكتابه وإعادته إلى السوق مرة أخرى .

ويصف د. القمنى ما حدث فى شهادة نشرت بمجلة " روزاليوسف " فى عددها الصادر فى ٩ / ٧ / ٢٠٠٤ قائلا :
" كانت المحنة شديدة هزت كل أركان الحياة من حولى هزاً ، وكان موقف المثقفين المؤدلجين شديد الأثر على نفسى مقارناً بمواقف أخرى لأناس لا أعرفهم ، محامين ، وأساتذة أجلاء ، متطوعين لقضيتى بالعشرات ، ومنهم من جاء من خارج مصر ، وقضى المدة فى الفنادق تطوعاً ، أو بموقف أقاربى البسطاء الذين دفعتهم الحمية الأسرية لخوض المعارك أحياناً فى القرية الهادئة إزاء وصمى بالكفر عبر إزدرائى للأديان حسب التعبير القانونى .

ويضيف القمنى :
" وبعد تجربة المحنة بشهور وجدتنى أفقد الشهوة الكتابة مع رغبة فى الانسحاب من الحياة الثقافية ، بعد أن شعرت بامتهان لست أهلا له ، فى وقت كنت أزهو فيه بأنى قد أنجزت ما أنجزت كبيرا كان أو صغيرا فى ظروف كانت هى المحال بعينه لأى إنجاز ، فلا المرض يهدأ ليترك الجسد ـ قليلا ـ بغير ألم ، ولا الظروف الاقتصادية القاسية كانت تسمح حتى بالتزود بالمصادر ، فكان البحث عنها وتحويلها إلى مادة للعمل العلمى من دار الكتب إلى بقية المكتبات الممكنة ، كل هذا كان دافعاً لفخرى بإنجازى ، فى وقت كان البعض فيه يتقاضى ويأخذ راتبه كوبونات نفطية من دم أطفال العراق "

شهادة القمنى وضعتنى أمام عدة تساؤلات شائكة عن وضعية الكاتب فى وطن يجد فيه " البصاصون " والمحتسبون أرضا خصبة يزرعون فيها النيات المبيتة ضد أى فكر ، فقد أثبتت المصادرات الكثيرة أن معظم الإبداع والفكر الذى يمثل أمام القضاء - عادة - ما يأخذ أحكاما بالبراءة ، فلماذا إذن كل الإرهاب الفكرى الخارج عن اى منطق أو دين ، أليس الأحرى بالأزهر وعلمائه الأفاضل أن يدافعوا عن الإسلام بحوار عقلانى وهم أهل لذلك ، بدلا من التفتيش فى الضمائر ، وهنا يبرز السؤال النبوى الذى وجهه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أسامة بن زيد بعد أن قتل رجلا فى الحرب نطق بالشهادة " أشققت عن قلبه "

obeikandl.com

بحب السيما وأزمة السينما القبطية فى مصر

ربما لم يحدث عمل فنى سواء كان سينمائياً أو تلفزيونياً ضجة مثلما حدث مع فيلم " بحب السيما " لمؤلفه هانى فوزى ومخرجه أسامة فوزى وبطولة ليلى علوى ومحمود حميدة ، نظرا لدخوله إلى مناطق مسكوت عنها فى المجتمع ، حيث عالج التزمت الدينى الموجود عند بعض الأسر المسيحية ، التى دخلت عالم السينما كبطل رئيسى فى هذا الفيلم الجرئ ، الذى أعاد للسينما المصرية الكثير من بريقها المفقود من سنوات بعيدة ، حيث انتزع ورقة التوت الشائكة حول شخصيات اجتماعية تعيش بيننا ، لم يقدمها الفن السابع من قبل بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية ، وهى حجة واهية نظرا لتماسك أبناء المجتمع المصرى - مسلمين ومسيحيين - ولكل حقه فى التعبير الفنى والحياة كشرائح اجتماعية متساوية ، وربما أولى حسنات هذا العمل الفنى المغاير أنه لمس الجرح الكامن وقال بصراحة شديدة إنه " لاتابو " فى تقديم العلاقات الإنسانية ، فقدم الشخصيات بإيجابياتها وسلبياتها ، من خلال أسرة مسيحية مكونة من أب أرثوذكسى - متزمت ، وأم بروتستنتينيه إنجيلية تظهر للوهلة الأولى أكثر تسامحا وتحررا ، وابن صغير يعشق السينما ، طارحا سياقات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية يشترك فيها مسلمون ومسيحيون .

وربما هذا ما دعا بعض الأخوة الأقباط إلى التظاهر - على حد تعبير جريدة الرأى العام الكويتية بتاريخ ٩ / ٧ / ٢٠٠٤ لأول مرة فى تاريخ أى عمل فنى - داخل الكاتدرائية المرقسية بالعباسية ، حيث تجمع أكثر من خمسمائة شخص قبل أن يلقى " البابا شنودة الثالث " بطريرك الأسكندرية والكرازة المرقسية - موعظة الأربعاء ، وردد المتظاهرون هتافات ضد الفيلم ومخرجه ومؤلفه ، وكادت تحدث كارثة لولا سيطرة رجال الأمن على الموقف .

وتطور الأمر إلى أن ذهب أربعون من رجال الدين القبطى ورجال القانون المسيحيين إلى النائب العام مقدمين إليه مذكرة يوم ١٤ يوليو ٢٠٠٤ تطالب برفع الفيلم من دور العرض باعتباره مسيئا للأقباط .

وتقدم راعى الكنيسة المعلقة فى مصر بمذكرة أخرى تضمنت خمسة عشر بندا تدور كلها حول إزدراء العقيدة المسيحية وإهانة المقدسات ، وقد قدمت

المذكرتان لمحكمة الأمور المستعجلة والتى حكمت برفض الدعوى .

وحسب ما نشرته " روزاليوسف " فى عددها الصادر يوم ٩ / ٧ / ٢٠٠٤ على لسان المستشار نجيب جبرائيل - المدير التنفيذى لمركز الكلمة لحقوق الإنسان - والذى تزعم الحملة القانونية ضد الفيلم فإنه يقول " إن رفعى تلك الدعوى ، كان القصد منه الدفاع عن المعتقدات الدينية وهذا من صميم عمل مركز حقوق الإنسان ، وهو الدفاع عن العقيدة أيا كان جنس معتقدها أو لونه أو لغته ، لأن ما جاء بهذا الفيلم قد تناول العقيدة المسيحية بشىء من الإساءة وعدم الفهم فأساء إلى المسيحيين فى أصوامهم وكنائسهم وسر زواجهم المقدس ، أكثر من أنه قد طرح فكرة تزمت فرد أو تشدده .

والغريب فى المسألة هو تدخل الأزهر ممثلا فى مجمع البحوث الإسلامية فى القضية ، فقد أعلن المستشار نجيب جبرائيل حسب ما نشرته جريدة المصرى اليوم يتاريخ ١٨ / ٨ / ٢٠٠٤ أنه قرار الاستعانة بمجمع البحوث الإسلامية بعد أن قرأ فى عدد سابق بالجريدة نفسها تصريحا لأحد أعضاء المجمع يقول فيه " سنوصى بمنع بحب السيما " لو طلبوا رأينا " ، وهو الأمر الذى جعل الشيخ عطا الفيومى أمين عام مجمع البحوث الإسلامية يعلن عن ترحيبه بالمذكرة التى تقدمت بها الكنيسة المصرية عبر محاميها ، مشيرا إلى أن رسالة الأزهر الأساسية هى المطالبة بوقف تداول أو عرض المصنفات الفنية التى تحتوى على إزدراء الأديان أو الإساءة للذات الإلهية والأنبياء ، وطالب - أيضا - نسخة من الفيلم لعرضها على لجنة خاصة برئاسة شيخ الأزهر .

●●●

وتأخذنا قضية بحب السيما إلى قضية أكبر وهى موقع الشخصية القبطية فى السينما المصرية ، على مدى أكثر من ثمانين عاما ، والتى ظل تناولها هامشيا لا يتناسب مع كونها شريحة أساسية فى بنية المجتمع المصرى ، رغم أن أول فيلم روائى قصير فى تاريخ السينما المصرية وهو " برسوم يبحث عن وظيفة " والذى قدم لأول مرة عام ١٩٢٣ من إخراج محمد بيومى كانت الشخصية المحورية فيه مسيحية ، وقد تم عرضه لمدة ١٢ دقيقة بإحدى دور العرض بالأسكندرية ، وتلته بعد ذلك مجموعة من الأفلام التى تصور العلاقات الاجتماعية بين المسلمين والمسيحيين ، وهى " قبلة الصحراء " عام ١٩٢٨ ، إخراج وتمثيل إبراهيم لاما بالاشتراك مع إيفون جوين ، و " وخز الضمير " عام ١٩٣١ ، و " الخطيب رقم ١٣ " عام ١٩٣٣ ، وجاء تناول الشخصيات فى هذه الأفلام من منظور اجتماعى دون

تطرق إلى أى تصورات دينية .

ولعل أشهر الشخصيات المسيحية التى قدمت بعد ذلك كان فى فيلم " حسن ومرقص وكوهين " إخراج فؤاد الجزيرلى والمأخوذ عن مسرحية لنجيب الريحانى وقد قام ببطولته عبد الفتاح القصرى واستيفان روستى ومحمد كمال المصرى " شرفنطح " ، وقد لعب الفيلم على وتر الوحدة الوطنية ، حيث قدم ثلاثة نماذج لتجار أحدهم مسلم والثانى مسيحى والثالث يهودى شركاء فى المال والتجارة وتربطهم أواصر الصداقة فى الحياة ، وإن اختلف توصيف الشخصيات حسب السرد الدرامى داخل الكادر السينمائى .

ثم جاء فيلم " فاطمة وماريكا وراشيل " إنتاج وإخراج حلمى رفله والذى عرض لأول مرة عام ١٩٤٩ ، ليلعب على نفس الوتر الذى قدمه الفيلم السابق بتدعيمه لثلاث شخصيات نسائية ، لكن يظهر من الفيلمين أن الشرائح الثلاث المقدمة على شاشة العرض هى نفس الشرائح التى كانت تعيش فى مصر فى ذلك الوقت من المسلمين والمسيحيين واليهود ، وذلك قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وهجرة يهود مصر إلى فلسطين ودول أوروبا .

وربما كان فيلم " ليلة القدر " والذى قدم فى ٣ مارس ١٩٥٢ بطولة وإخراج حسين صدقى ، أول الأفلام التى تتعرض لها الرقابة من منطق دينى حيث تعرض لعلاقة زواج بين شاب مسلم يتزوج من فتاة مسيحية بعد أن تشهر إسلامها فى ظل معارضة قوية من أسرتها ، فقد أستفز هذا الأمر رؤساء الطوائف المسيحية الذين ذهبوا إلى مدير الرقابة على الأفلام بوزارة الداخلية ، يطالبون بمنع عرض الفيلم ، كذلك عقدت لجنة تقدير الأفلام بالمركز الكاثوليكى اجتماعاً قيمت فيه الفيلم ثم أرسلت برسالة إلى " الأنبا يوساب " بابا الكرازة المرقسية فى ٦ مايو ١٩٥٢ تطالبه بأن يتخذ جميع الإجراءات المناسبة لمنع عرضه وبالفعل تم لهم ما أرادوا ، لكن بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حاول الفنان حسين صدقى التحايل على الرقابة فغير أجزاء من السيناريو والدعاية للفيلم باعتباره " فيلم الاتحاد المقدس بين عنصرى الشعب " ، وهو ما رفضه أيضا رئيس المركز الكاثوليكى الذى أرسل خطاباً إلى الرئيس محمد نجيب يطالبه فيه بضرورة منع الفيلم ، لكن صدقى لم ييأس فغير عنوان الفيلم إلى الشيخ حسن عام ١٩٥٤ وكتب على الفيلم " اليوم يتحقق مبدأ الفن فى خدمة الإسلام ، وخصص " إيراد الحفلة الأولى للمؤتمر الإسلامى " ، وهى لعبة ذكية ، جعلت الرئيس جمال عبد الناصر يوافق على

عرضه حتى لا يتعرض الوفد المصرى المشارك فى المؤتمر - فى ذلك الوقت - للحرج ، والغريب أن دعاية الفيلم كانت تقدم بطله " حسين صدقى " بعبارة الفنان المؤمن بربه وفنه ورسالته ، وهو نوع من الترويج يقوم على العزف على الوتر الدينى لجماهير الشعب .

أما المرحلة التالية من عمر السينما المصرية فقد شهدت تحولات كبرى فى التعبير عن الشخصية المسيحية والتى وجدت فضاءً رحباً على الشاشة فقدمت أفلام " الراهبة " ١٩٥٣ إخراج حسن الإمام وبطولة هند رستم والتى قامت أيضا ببطولة فيلم شفيقة القبطية ، ثم كان فيلم " البوسطجى " المأخوذ عن قصة " دماء وطين " ليحى حقى ، سيناريو صبرى موسى ، إخراج حسين كمال ، والذى قدمت من خلاله قضية شائكة وهى مناقشة العلاقة بين مسيحيين من طوائف مختلفة .

obeikandl.com

أحمد البغدادى ويقين المواجهة

فى ظل غياب مشروعات إصلاحية حقيقية فى الوطن العربى تلاحق وتطارد الأفلام الجادة التى تتبنى منهجاً تنويراً فى الكتابة من أجل التأكيد على قيمة الوعى الإنسانى وحرية التعبير إما بالسجن أو المنع أو النفى ، وهذا ما حدث مع الكاتب الصحفى الكويتى د. أحمد البغدادى والذى ظل خلف قضبان السجن لمدة ١٣ يوماً فى عام ١٩٩٩ ، خرج بعدها إلى الحياة العامة بعد صدور قرار من أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح بالعفو الأميرى عن البغدادى فى موقف يحسب للسياسة الكويتية .

ورغم خروج البغدادى من السجن إلا أن خصومه لم يعجبهم هذا القرار فراحوا يألبون الرأى العام ضده باسم الدين والدفاع عن حرمته ، فأعرب د . عبد الرازق الشايجى - منظر الحركة السلفية العلمية - أن القضاء أدان البغدادى وصدور العفو عنه يشمل - فقط - الاحتجاز والسجن ، ولا يعنى الإعفاء من التهمة التى أدين بها ، وبالمثل جاءت تصريحات د. محمد الطبطائى التى قال فيها " إن عقوبة السجن من شأنها أن تردع الآخرين عن النيل من الثوابت الإسلامية ويجب الموافقة على إيقاع العقوبة وتشديدها "

إلا أن أكثر التصريحات تشدداً ما جاء على لسان الشيخ عبد الله المطوع - رئيس جمعية الإصلاح الاجتماعى - حيث قال " لا ندرى كيف يجوز لأستاذ جامعى أن يدرس أفكاره الشاذة والمنحرفة على الطلاب والطالبات ، ولا يجوز للآباء والأمهات أن يحتجوا على ذلك ، ويطالبوا بإزاحته عن موقعه لأنه لا يؤتمن على تربية الأبناء ؟! " .

وعلى غرار ما يفعله مجمع البحوث الإسلامية فى مصر أعلن المطوع " أن مجموعة من الجمعيات قد اتفقت على توجه جديد يقضى برصد كل ما يكتب من طعن فى " ثوابت الدين ، والاستهزاء بأحكام الشريعة الإسلامية ، " للمباشرة فى تقديمه للنيابة .

وقد تدخلت السلطة السياسية لتهدئة الموقف فطلب الشيخ صباح الأحمد من رئيس الوزراء الكويتى الاجتماع بالمطوع للتخفيف من حدة خطابه التكفيرى بحيث يكون طرحه وتناوله للأمور عقلانياً يتسم بقيم الحوار الفاعل الذى لا ينبذ الآخر .

ومن جهتهم أعلن الكثير من كتاب ومفكرى الكويت - فى ذلك الوقت - احتجاجهم على الخطابات التكفيرية التى تستهدف قصف كل فكر ، وذلك بامتناعهم عن الكتابة لفترة من الزمن ، تضامنا مع البغدادى من ناحية ومن ناحية أخرى احتجاجاً على ما وصفوه بانه " تخويف وإرهاب فكرى ما لم تتدخل الدولة لحمايتهم " .

لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد فقد نقلت الجامعات المتشددة نشاطها إلى المدارس والجامعات حيث هاجم د . وليد الطبطائى - عضو البرلمان الكويتى عن الجماعات الإسلامية الحملة التى قامت بها الدولة متمثلة فى وزارة التربية والتعليم لتوعية الطلبة والطالبات بحقوق المرأة السياسية ومناقشتها فى إطار فكرى وبإسلوب علمى "

وقد قابل ذلك حملة صحفية جريئة شنتها جريدة " السياسة " استهدفت قيادات التأسلم فى الكويت فنشرت نص كلمة الشيخ حامد العلى - أمين عام الحركة السلفية - مؤكدة أن الشيخ العلى قد طالب الإسلاميين بالتحرك لمواجهة ما أسماه بالمد العلمانى ، ودعا إلى توحيد صفوف الجماعات الإسلامية ونبذ الخلافات بينها والتنسيق لحرب العلمانيين ، وأكدت الجريدة أن العلى قد وصف المثقفين والكتاب بأنهم خونة وأخباث وصعاليك يساقون سوق البهائم ويتصلون بالسفارات الأجنبية ليتلقوا منها التعليمات . "

وقد نشرت " السياسة " أيضا كلمات العلى الخاصة " بمرسوم منح المرأة الكويتية حقوقها " السياسية "وهو ما اعتبرته الحكومة ماسا بالذات الأميرية وما كان يجب نشره ، وصدر قرار بتعطيل جريدة السياسة " إلا أنه قد ظهر رفض جماعى حيث تكاتفت الجمعيات الخاصة بحقوق الإنسان وأعضاء البرلمان الكويتى مؤكدين على ضرورة حرية التعبير ، ومعترضين على إغلاق أى صحيفة بقرارات إدارية قبل صدور حكم قضائى نهائى .

وقد أدت هذه الجهود إلى إلغاء قرار الإغلاق وعادت " السياسة " إلى دورها فى الحياة الكويتية والعربية لتواصل حملاتها ضد البؤر الظلامية . وهذا ما أكده أحمد الجار لله - رئيس التحرير حين قال - " لقد أردنا بنشر تصرحات العلى بهذه الدرجة من الوضوح والإبراز أن ننبه الجميع إلى أن هناك ناراً تحت الرماد ، وكان هدفنا هو إيقاظ السلطة بشأن تصرفات بعض المجموعات وتحذير

الحكومة بأن الأمور قد زادت عن حدها ، ولكن يبدوا أنها فهمتنا خطأ " .

ولم يكن ما حدث مع البغدادى إلا حلقة أولى من مجموعة حلقات تآمرية ضده ، وصلت ذروة أحداثها فى ١٩ مارس ٢٠٠٥ ، حيث أصدرت إحدى محاكم الاستئناف الكويتية حكماً بسجنه لمدة سنة مع دفعه لكفالة قدرها ٢٠٠٠ دينار كويتى مقابل تنفيذ الحكم ، لمدة ثلاث سنوات ، مع تعهده بعدم " العودة إلى الإجرام " على حد تعبير نص الحكم ، وذلك لأنه نشر مقالاً بجريدة السياسة الكويتية التى يكتب فيها منذ أكثر من ثلاثة وعشرين عاما تحت عنوان " أما آن لهذا التخلف أن ينتهى " انتقد فيه اقتراحاً قدم لمجلس الأمة الكويتى بإلغاء حصص الموسيقى لصالح زيادة الحصص الدينية فى المدارس ، مما ألب ضده ثلاثة من المنتمين إلى الحركة الإسلامية ، قدموا بلاغاً للنيابة العامة يتهمونه فيه بـ " تحقير الدين الإسلامى " ، وقد نظرت المحكمة الكلية برئاسة المستشار محمد الخلف وعضوية القاضيين وجيه شقوير وهشام الجندى ، وقد صدر الحكم ببراءته فى ١٥ يناير ٢٠٠٥ ، وجاء فى حيثيات الحكم " أن المحكمة لا ترى فى مفردات المقال محل الاتهام ما يعد سخرية وتحقيرا للدين الإسلامى ، وإنما أراد الكاتب أن يبين اعتراضه ونظريته فى التعليم يراها أفضل ، وبصرف النظر عن صحة أو بطلان ذلك الرأى فإنه يحق لكاتبه التعبير عنه ، ولم يخرج المتهم عن النقد المباح لمسلك وزارة التربية والتعليم وما تنوى القيام به من خطط التعليم الحكومى والخاص " ، لكن النيابة العامة لم توافق على هذا الحكم فقامت بالاستئناف فى ٢٦ يناير ٢٠٠٥ أمام محكمة الاستئناف والتى حكمت بإلغاء حكم البراءة ، وبحبس البغدادى سنتين مع إيقاف التنفيذ ، كما حكمت بتغريم رئيس تحرير جريدة السياسة ٥٠ دينارا ، ثم تداعت الأحداث - بعد ذلك - حتى صدر الحكم المذكور أولاً ، مما جعل البغدادى يعلن فى آخر مقالاته اعتزاله للكتابة نهائياً بعد رحلة طويلة من المعاناة والملاحقة .

من الجدير بالذكر أن د .أحمد عبد البغدادى حاصل على الدكتوراه فى فلسفة الفكر الإسلامى ، وله كتاب مهم تحت عنوان " تجديد الفكر الدينى . . دعوة لاستخدام العقل " صدر فى عام ١٩٩٩ ، وهو واحد من أهم الكتب التى صدرت فى العشرين سنة الماضية فى مجال الدعوة إلى تجديد الخطاب الدينى من خلال رؤية عقلانية مستنيرة .

ليلة القبض على أبو العربى

القرار الذى أصدره اللواء مصطفى كامل - محافظ بور سعيد بمقاطعة فيلم " أبو العربى " بطولة الفنان الشاب هانى رمزى وإخراج المخرج الشاب أحمد جلال ، ومع عرضه فى محافظة بور سعيد على اعتبار أن الفيلم يتعرض لشخصية البور سعيدى بطريقة سلبية من خلال شخصية أبو العربى التى تحمل بداخلها تناقضات إنسانية - فى الأساس - حيث يتنازعها عاملا الخير والشر ، وهى صفات عادية قد تجتمع فى إنسان واحد بعيداً عن النظرة الأخلاقية المتزمتة التى ترى الأمور بعين واحدة دون أدنى اعتبار للعين الأخرى .

ويذكرنا هذا الموقف بما حدث من أهالى بور سعيد تجاه فيلم " ليلة القبض على فاطمة " حينما أعلنوا غضبهم من القديرة فاتن حمامة - بطلة الفيلم - التى قامت بدور فاطمة ، فى دراما متميزة كتبتها سكينة فؤاد ، معلنين ذلك الغضب بأن اللهجة التى أدت بها " فات " الدور ليست لهجتهم .

وهذا يذكرنا بموقف بعض أهالى الصعيد الذى يعترضون دائما على أداء الممثلين فى المسلسلات التى تصور فى إطار الحياة الصعيدية ، فنرى بعضهم يرسل خطابات اعتراض تنشر على صفحات الجرائد ، حدث ذلك مع سلسلات مهمة مثل " خالتى صفية والدير " و " الضوء الشارد " و " الفرار من الحب " وغيرها ، على الرغم من أن كتابها فى الأساس هم صعيديو المولد والنشأة أمثال محمد صفاء عامر وبهاء طاهر وغيرهما ، كذلك هناك - دائما - مصحح للهجة كل مسلسل وفيلم ، ويكتب اسمه على التتر تحسباً لمثل هذه الاعتراضات التى تأخذ بالشكل دون أن تلمس المحتوى والمضمون لكن الغريب هذه المرة أن المصادرة تأتى من قبل مسئول إدارى لا علاقة له بالرقابة ، ولا يحق له الإفتاء فى مثل هذه الأمور ، لأنه ليس جهة إختصاص بالإضافة إلى ما فى القرار السابق من جوانب سلبية لعل من أهمها أنه من الممكن أن يعطى سلطة رقابية لكل محافظ لا تعجبه صورة أبناء محافظته فى المسلسلات التليفزيونية أو الأفلام السينمائية فيطالب بإلغائها ، وليجلس الفنانون والمبدعون فى بيوتهم أو على النواصى - وإن أرادوا الترفيه - عليهم الجلوس على المقاهى حتى يرضى عنهم السادة أصحاب المعالى فينعموا عليهم بنعمة الفن .

وربما قد نسى أو لم يخطر على بال السيد المحافظ أن الفن رغم مهمته الواقعية ورسالته فى تطوير ورصد المجتمع له جناحان الخيال ، وهو الأهم نظراً لقيامه على عنصر الابتكار وتوالد الصور ، والثانى وهو الواقع وهو المنطلق لأى عمل فنى ناجح ، وعلى حد تعبير الناقد الكبير الراحل د . على الراعى " أن المسرح قبل أن يكون فكرة هو فى الأساس فرجة " واعتقد أن هذه المقولة تنطبق على سائر الفنون .

وهذا لا ينفى أن فيلم " أبو العربى " به الكثير من السلبيات الفنية - مثله مثل معظم أفلام أبناء هذا الجيل - ولكن ما أرفضه هو مصادرة الفن أيا كان ، حتى لا نعود إلى سنوات مضت لم نحصد منها إلا الندم ، وأظن أن ظلالها مازالت تلقى بقتامتها على أرض الوطن ، من خلال ما يمكن أن نسميه بـ " ارهاب مشايخ الفضائيات " وكذلك بعض عناصر الجامعات المتأسلمة الذين يشنون الحرب على الأفلام السينمائية والمسرحية ويتهمون كل من ساهم فى صنعها بأحط التهم ، مما يؤثر - بشكل كبير - على الوعى الشعبى الذى يتقبل ما يقال له ، نظرا لسيادة ثقافة التشويه ، التى ترى الدنيا من وجهها الأسود ، أو بمعنى أدق من منطق التحريم .

وإذا كنا ننادى - الآن - بتطوير العمل السينمائى نظرا لتطوير تلك الصناعة التى كانت فى فترات سابقة - الأربعينيات حتى الستينيات من القرن الماضى - الصناعة الثانوية فى مصر بعد الغزل والنسيج حيث كان ينتج فى العام الواحد مئات الأفلام ، لكن لو نظرنا إلى خريطة الإنتاج السينمائى فى الأعوام الأخيرة سنجد تقلصا شديدا لدرجة أنه فى أحد الأعوام لم تقدم السينما المصرية سوى خمسة أفلام ، ويبدو الأمر أكثر سوءا لو قلنا إن العامين الأخيرين شهدا فضائح إنتاجية كبرى حيث لم تجد المؤسسة الثقافية المنوط بها اختيار فيلم مصرى التمثيل فى مهرجانى القاهرة السينمائى الدولى ومهرجان الأسكندرية السينمائى أى فيلم يرقى للاشتراك فى المسابقة الرسمية .

إذا المشكلة - فى الأساس - قضية إنتاج - فأنا أضيف هنا أن القضية قبل ذلك تكمن فى جو الحرية ، الذى نفتقده كثيراً الآن رغم الدعوات الكثيرة نظراً لسطوة الإرهاب الدينى من ناحية ، وتخاذل المؤسسة الرسمية فى اتخاذ القرارات وإجراءات حاسمة لحماية المبدعين ، الذين أصبحوا يتحسسون فى طرق الإبداع وهم خائفون فى حالة - أقولها صراحة - أشبه بالعمى ، نتيجة الرقيب الداخلى

الذى تولد فى داخل النفس المبدعة فتقتل بداخله التمرد ، والخروج على المألوف .

ويجعلنا ذلك التوصيف الحقيقى جداً والمؤسف جداً ، والصارم جداً ، نتحسر على زمن الفن الجميل رغم الرقابة فما بالنا بأفلام مثل " الكرنك " و " ميرامار " و " أبى فوق الشجرة " لو عرضت الآن وأنتجت فى هذا الزمن فقد سمح بها النظام الناصرى والساداتى ، رغم سطوة العسكر وشراسة المعتقلات ، أما الآن فإذا كان عملك الإبداع والفن فأنت مصادر ، وقائمة الاتهامات مجهزة مسبقا ، وعليك أن تختار ما يعجبك من التهم .

فهناك : الاجتراء على الأديان ، كما حدث مع فيلم " بحب السيما " لأسامة فوزى ومن قبله " الرسالة " لمصطفى العقاد ، ومن بعده " ظهور السيد إبراهيم " والقرآن بطولة عمر الشريف والقائمة طويلة .

وهناك أيضا الإباحية ، فعليك إذا كنت مخرجا سينمائياً أو تلفزيونياً أن تأخذ لك مستشاراً من الجماعات الدينية حتى تلتزم كل ممثلة بالحجاب الشرعى والكلام الشرعى والتمثيل الشرعى ، وعليك أنت أولاً أن تحضر كاميرا شرعية ، حتى يخرج فيلمك أو مسلسلك مباركاً .

وفى كل الحالات أنت مهدد بقضايا الحسبة - يعنى التكفيرى - ، أو بمعنى أدق أنت مهدد بالسفر إلى العالم الآخر ، فما عليك - إذن - يا صديقى المبدع إلا أن تردد مقولة الشاعر الكبير صلاح عبد الصبور " لا تبحر فى ذاكرتك قط " لأنك لو أبحرت فى الذاكرة ستجد جماجم المفكرين فوق موائد الرقباء الذين يلبسون أقنعة تختلف باختلاف العصر .

المصادرة الجماهيرية

ولعل ما أريد أن أؤكد عليه فى الحادثة الأخيرة هو ظاهرة " المصادرة الجماهيرية " الخارجة من فعل شعبى ، فأصحاب دعاوى المصادرة هم بشر عاديون كما حدث مع فيلم " الباحثات عن الحرية " إخراج إيناس الدغيدى ، وكذلك " أبو العربى " الذى واجه رفضاً من بعض أبناء محافظة بور سعيد مما دعا المحافظ لتوجيه قرار رسمى بمنع عرض الفيلم فى المحافظة وهى من المرات القليلة التى يتأثر فيها الرسمى بما هو شعبى ، إلا أن هذا الحظر يذكرنا بالقانون رقم ٤٣ لعام ١٩٥٥ الذى أشار إلى الرقابة بعبارات مطاطة وهى: " حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا " وكذلك هو شبيه

بمصادرة أفلام مثل: " العصفور " ليوسف شاهين " و " زائر الفجر " لممدوح شكرى ، و " التلاقى " لصبحى شفيق ، وظلال على الجانب الآخر لغالب شعث وجنون الشباب لخليل شوقى وهى أفلام عرضت فى بداية السبعينيات ، وتعرضت لأسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وكذلك للانهيار الاجتماعى فى المجتمع المصرى ، والقضية الفلسطينية كما فى فيلم غالب شعث ، وجاء فى تبرير مصادرة تلك الأفلام على حد تعبير المسئولين عن الرقابة السينمائية فى ذلك الوقت أنها " تشوه وجه الحياة فى المجتمع المصرى " .

ومع الفارق فى القيمة الفنية ، فإننا نؤكد أن المبدأ كل لا يتجزأ فالحرية وسيط فطرى يجب أن يتوافر بين المبدع والمتلقى ، حتى يتسنى لنا بناء مجتمع ديمقراطى قائم على تعدد الفكرة والرأى ، والمحاورة لا المصادرة .

الأهالي سبتمبر ٢٠٠٤

obeikandl.com

محاكمة بنت من شبرا

" بنت من شبرا " عنوان مثير لمسلسل تليفزيونى متميز أنتجته شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات التابعة للتليفزيون المصرى ، عن قصة للروائى الكبير الراحل فتحى غانم ، كتبها عام ١٩٨٦ ، وأعد لها السيناريو والحوار مصطفى إبراهيم ، وقامت ببطولته الفنانة ليلى علوى والفنان عزت أبو عوف ، وكان مقررا له العرض فى رمضان الماضى على إحدى القنوات الأرضية لكن - فجأة - وبقدرة قادر أصدر د. ممدوح البلتاجى - وزير الإعلام السابق - قراراً بإحالة المسلسل إلى الأزهر والكنيسة لإبداء الرأى فيه بحجة أنه مثير للفتنة الطائفية ، على الرغم من أن الرواية المأخوذ عنها قد صدرت منها عدة طبعات خلال ما يقرب من عشرين عاماً ، ولم يقم أحد برفع أى دعوى ضدها أو طالب بحذف عبارة واحدة من سياق النص الأدبى .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لماذا لم تتم مصادرة المسلسل فى المغرب والكويت اللتين عرضتا أحداثه على قنواتها الفضائية ، بل لاقى استحسان الجمهور ، المغربى والكويتى على السواء .

مع العلم أن " بنت من شبرا " كان موضوعاً على أولويات الخريطة الرمضانية وتم الإعلان عنه على شاشتى القناة الأولى والثانية قبل بدء رمضان بيوم واحد ، لكن تم رفعه فى اللحظات الأخيرة تبع ذلك تصريح د. البلتاجى فى برنامج " البيت بيتك " الذى قدم على شاشة القناة الأولى خلال رمضان بأن المسلسل لن يعرض على شاشات القنوات المصرية الفضائية والمحلية مضيفاً : " بأنه لن يسمح لأى منتج أن يفرض عليه فكراً من الممكن أن يؤثر على الوحدة الوطنية والقواعد الاجتماعية الراسخة منذ مئات السنين .

ونظرة سريعة إلى الأحداث الدرامية التى تناولها المسلسل سنجد أنها ليست بعيدة عن أطر درامية قدمت من قبل ، فتعرض لعلاقة حب بين فتاة إيطالية مولودة فى مصر - فى حى شبرا تحديدا - قبطية الديانة ، وبين شاب مسلم ، وتقدم الأحداث خلال فترة زمنية تمتد من ١٩٣٨ وحتى ١٩٨٥ .

محاولة خلق حالة من التواصل مع الآخر عبر تعرجات درامية - ربما تبدو

شائكة لأول وهلة ـ لكنها فى النهاية تقدم رسالة للسماحة والتعامل مع الآخر بفكر مستنير دون أدنى استفزاز للمشاعر الدينية .

وهنا أسأل وزير الإعلام ألم تشاهد ـ سيادتكم ـ مسلسل " محمود المصرى " وفيه حالة مماثلة فهناك قصص حب متبادلة بين رجال مسلمين وسيدات مسيحيات " فمحمود المصرى ـ بطل المسلسل ـ والذى قام بدوره الفنان المتميز محمود عبد العزيز أحب " كليو " والشاب الصغير الذى قام بدوره كريم محمود عبد العزيز أحب " مريم " جارته المسيحية .

وقد عرض المسلسل على القناة الثانية وشاهده الملايين من الجمهور المصرى ولم يثر فى داخله أى نوع من الاستفزاز بل دخل فى سباق أفضل المسلسلات التى عرضت خلال شهر رمضان ، واثنى كثير من النقاد على الدور الذى لعبته الفنانة " غادة عبد الرازق " ويعد علامة فارقة فى مشوارها الفنى .

ثم لماذا ننسى ـ دائما ـ أن الدراما رغم ما يكتنفها من أبعاد تخيلية فى الكتابه إلا أنها ذات جذور واقعية حدثت وتحدث بالفعل ، وهل باستطاعتنا أن ننسى مسلسل "أوان الورد " للقدير وحيد حامد والمخرج المستنير سمير سيف والذى قدم منذ عدة سنوات ولاقى ترحيباً نقدياً وجدلاً جماهيرياً كبيراً ، رغم تعرضه لكثير من حملات التشويه التى روج لها مشعلو الفتن والنبش فى الضمائر ، رغم حالته الدرامية المماثلة لأحداث " بنت من شبرا " مع اختلاف فى التفاصيل ففى " أوان الورد " كانت الأم والتى قامت بدورها القديرة سميحة أيوب مسيحية ظلت على دينها رغم زواجها من مسلم ، وظلت محتفظة بكل طقوس عقيدتها محافظة على صلواتها وتعاليم الدين المسيحى ، ومع ذلك قامت بتربية ابنتها " المسلمة " التى أدت دورها يسرا فى واحد من أفضل أدوارها التليفزيونية والسينمائية وجسد " أوان الورد " ـ دون مبالغة أو تحذلق ، قيم التسامح والتجاور والإخاء معلناً المبدأ العقيدى الرائع " لكم دينكم ولى دين " . دون المساس بمعتقدات الآخر ، ومع ذلك لم يسلم وحيد حامد أو سمير سيف من عشوائية النقد التى وصلت فى مداها إلى حد التكفير والطعن فى الدين .

النقطة الأخطر هى إحالة المسلسل برمته إلى المؤسسة الدينية " الأزهر والكنيسة " رغم أن جهاز الرقابة على المصنفات الفنية والدرامية قد أجاز عرضه ، وما من شك أن من قام بايجازه أناس متخصصون فى مجال الدراما والفن

الروائى ، ومنوط بهم هذا الجانب أكثر من غيرهم ، وإلا فما وظيفتهم - إذن - وهم جزء لا يتجزأ من الجهاز الإعلامى الكبير .

ومن ناحية أخرى ليس من حق المؤسسة الدينية النظر فى العمل الإبداعى من وجهة أخلاقية ، لأنها غير ذات اختصاص وما وضع قانون الضبطية القضائية إلا للنظر فى طبعات المصحف الشريف - فقط - حتى لا يصير الوضع بنا إلى الإصطدام - دائماً - بحائط صلد ، والسير فى حارة سد ، نكبل أنفسنا بأنفسنا ونعطى للآخرين قيوداً للرقابة من المفترض أن يجملها الإبداع الأدبى والفنى .

ولو تمادت المؤسسة الإعلامية فى سياستها هذه فمن الممكن أن نرى من ينادى بتعميم الزى الشرعى فى المسلسلات وأن تتكلم الممثلات من وراء حجاب وعلى المشاهد ألا ينظر إلى الشاشة إلا فى وجود محرم .

نحن لا ننفى خطورة الجهاز المرئى كإحدى اللبنات الرئيسية لتشكيل الوعى بل هو أخطرها على الإطلاق ، وإنما نريد وسطية الرؤية الإعلامية ، بحيث لا يكون هناك جور على حق المشاهد فى إعمال عقله عند المشاهدة ، من خلال طرح الأسئلة ومراجعة الذات واكتشاف مناطق رؤيوية داخل بنية العمل الفنى ، تقوم على مشاكسة دواخله الإنسانية ، لأن التسطيح الإعلامى لا ينتج إلا فرداً مشوهاً أخلاقياً واجتماعياً ، تتعاوره صفات الأنانية والعزلة والتوحش .

أدب ونقد ديسمبر ٢٠٠٤